بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

محددات الادخار الاسري في الاردن

دراسة تطبيقية ١٩٧٦-٢٠٠٤

Determinants of Household Saving In Jordan

Empirical Analysis (1976 -2004)

اعداد الطالبة

ريم غازي طاشمان

(٢٠٠١٣١٠٠١٢)

اشراف

الاستاذ الدكتور رياض المومني

آب ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

محددات الادخار الاسري في الاردن

دراسة تطبيقية ١٩٧٦ ـ ٢٠٠٤

اعداد الطالبة

ريم غازي طاشمان

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك ١٩٩٩ م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، اربد- الاردن .

وافق عليها

الاستاذ الدكتور رياض المومني .... مشرفا
استاذ في قسم الإقتصاد- جامعة اليرموك

الدكتور حسن النادر.. عضوا
استاذ مشارك في قسم الاقتصاد- جامعة اليرموك

الدكتور احمد الريموني .... عضوا
استاذ مشارك في قسم الاقتصاد- جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور علي مقابلة .... عضوا
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية- جامعة اليرموك

الاهداء

الى من وقف بجانبي وآزرني ....زوجي العزيز

الى فلذة كبدي .... ابنتي الغالية

الى من احسنوا تربيتي ....والدي ووالدتي العزيزين

الى .... عائلتي

شكر وتقدير

بعد ان انهيت العمل في هذه الرسالة يسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور رياض المومني لتفضله بالاشراف على العمل في هذه الرسالة وعلى ما قدمه لي من جهد وعلى ما زودني به من نصح وتوجيهات سديدة .

واتقدم بالشكر الى اعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور علي مقابلة والدكتور حسن النادر والدكتور احمد الريموني لتحملهم اعباء قراءتها وتنقيحها مما كان له ابلغ الاثر في اثرائها .

كما اتقدم بالشكر الى كل الزملاء والزميلات الذين رافقونني في مسيرتي الدراسية وقدموا لي العون والمساعدة .

وأسأل الله ان يجزيهم جميعا خير جزاء

الباحثة

ريم طاشمان

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

الاهداء .... أ
شكر وتقدير .... ب
قائمة المحتويات .... جـ
قائمة الجداول .... هـ
قائمة الاشكال البيانية .... و

الفصل الاول

الملخص باللغة العربية ١
مقدمة ٢
مشكلة الدراسة ٣
اهداف الدراسة واهميتها ٤
فرضيات الدراسة ٤
منهجية الدراسة وخطتها ٥
فصول الدراسة ٦
محددات الدراسة ٦

الفصل الثاني : الاطار النظرى والدراسات السابقة

٢-١ تعريف الادخار ٨
٢-٢ انواع الادخار من حيث طبيعة الادخار ٨
٢-٣ مصادر المدخرات الوطنية ١٠
٢-٤ اهمية الادخار في التنمية الاقتصادية ١١
٢-٥ نظريات دالة الاستهلاك - الادخار ١٤
٢-٦ الدراسات السابقة ١٩
٢-٧ النموذج القياسي المستخدم ٢٥

الفصل الثالث : واقع الادخار والادخار الاسرى في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤

٣-١ مقدمة ٣٠
٣-٢ المدخرات الاردنية حسب طبيعتها ٣١
٣-٣ تحليل الفجوات الادخارية الاردنية ٤١
٣-٤ تطور الادخار الاسري في الاردن ٤٥
٣-٥ الميل الحدي للادخار الاسري في الاردن ٤٦
٣-٦ مرونة الادخار الاسري ٤٩
٣-٧ علاقة الادخار القومي بالادخار الاسري في الاردن ٥٠

الفصل الرابع : التحليل القياسي لدالة الادخار الاسري في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤

مقدمة ٥٣
٤-١ تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ٥٣
٤-١-١ اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية ٥٣
٤-١-٢ اختبار التكامل المشترك ٥٥
٤-٢ تحليل الفترة الزمنية القصيرة ٥٦
٤-٢-١ تحليل مكونات التباين ٥٦
٤-٢-٢ منحنى دالة الاستجابة الفورية ٥٨

الفصل الخامس

٥-١ النتائج ٥٩
٥-٢ التوصيات ٦٠
الملخص باللغة الانجليزية ٦٣
المصادر والمراجع ٦٤

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	المدخرات المحلية في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٣١
(٢)	نسبة الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك الكلي في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٣٢
(٣)	المدخرات الوطنية في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٣٥
(٤)	المدخرات القومية في الاردن لفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٣٨
(٥)	فجوة الموارد المحلية في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٤٠
(٦)	فجوة الموارد الوطنية في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٤١
(٧)	فجوة الموارد القومية في الاردن للفترة ١٩٦-٢٠٠٤	٤٢
(٨)	الادخار الاسري في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٤٥
(٩)	مقارنة الادخار القومي بالادخار الاسري في الاردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤	٤٨
(١٠)	اختبار استقرار السلاسل الزمنية	٥٠
(١١)	اختبار تحليل التباين	٥٢
(١٢)	اختبار تحليل التباين	٥٣
(١٣)	المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة	٥٣

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم (١)	نموذج دورة الحياة	١٨
شكل رقم (٢)	منحنى دالة الاستجابة الفورية	٥٩

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعريف بالعوامل المحددة للسلوك الادخاري الاسري في الاردن خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤. وقد ركزت مشكلة الدراسة على ان الاردن كان وما زال يعاني من انخفاض مستمر في معدلات الادخار االمحلي والادخار الاسري، حيث بلغت نسبة الادخار الاسري الى الدخل المتاح في المتوسط خلال فترة الدراسة ٢٠% وهي نسبة منخفضة جدا، بالاضافة الى ارتفاع المديونية الخارجية على الاردن حيث بلغ رصيد الدين العام الخارجي (٥٣٩١,٨) مليون دينار ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (٧٦,٤%) لعام ٢٠٠٣.

لذلك جاء التفكير بدراسة الاسباب والمحددات الاقتصادية التي تحول دون تنمية وزيادة هذه المدخرات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

وللوصول الى هذا الهدف تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لبناء النموذج القياسي الذي تم استخدامه، والذي يربط الادخار الاسري مع الدخل المتاح ، الضرائب على الدخل والارباح ، معدل التضخم ، وعدد البنوك التجارية العاملة في المملكة .

وقد ظهر من الدراسة ان هناك علاقة طردية بين الادخار الاسري وكل من الدخل المتاح وعدد البنوك التجارية العاملة ، بينما ظهرت علاقة عكسية بين الادخار الاسري وكل من الضرائب ومعدل التضخم .

المقدمة :

تعد دراسة المصادر المحلية الذاتية التي تستعمل في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الدراسات المهمة التي تهتم بها النظرية الاقتصادية في اقتصاديات التنمية. وتأتي اهمية ذلك من كون ان المشكلة الرئيسية امام الدول النامية هي ندرة رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب في عملية التنمية الاقتصادية والانتقال الى مرحلة تنموية اكثر تقدماً. ولهذا فإن اغلب الدول النامية اصبحت تتجه نحو مصادر التمويل الخارجية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي يقوم بتسهيل الحصول على القروض من جهة ، وتقديم القروض قصيرة الاجل او طويلة الاجل الى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها أو التي ترغب نتيجة للصعوبات التي تواجهها في اعادة جدولة ديونها. وتقترن القروض المقدمة بابرام اتفاقيات للاستقرار الاقتصادي أو اعادة الهيكلة الاقتصادية التي تلتزم فيها الدولة بتنفيذ هذه الهيكلة والاصلاح خلال السنوات التي تم الاتفاق عليها. وهذا الالتزام يتمثل باتباع عدة سياسات من اهمها سياسات ضريبية واخرى استهلاكية . لتخفيض النفقات العامة الجارية والاستثمارية، والتدخل في تنمية وتوجيه الائتمان المصرفي ،و اسعار الفائدة على الودائع والقروض ، وتحرير سعر صرف العملة المحلية والغاء الرقابة على الصرف الاجنبي وتخفيض قيمة العملة المحلية ، وتحرير التجارة الخارجية .... الخ[1] .

واستمرارا لذلك فقد غدت الكثير من الدول النامية ومنها الاردن تعتمد بشكل رئيسي على مصادر التمويل الخارجية وبرامج التصحيح المقدمة من صندوق النقد الدولي، وقد ادى ذلك الى دخول اقتصادها في اطار الحلقة المفرغة للاقتراض الخارجي ، فلم يعد الاقتراض كاف لتمويل التنمية لا بل لسد الديون السابقة المتراكمة وخدمة هذه الديون .

---

[1] المومني: رياض ، صندوق النقد الدولي وأزمة المديونية العالمية ، مجلة ابحاث اليرموك ، المجلد ١٨- العدد ٢٥، ١٩٩١ .

وفي ظل هذا فان على الاردن ان يتوجه الى التمويل الذاتي وزيادة الاعتماد على مصادره المحلية الذاتية في تمويل التنمية الاقتصادية وتقليل الاعتماد التدريجي على المصادر الخارجية بالقدر الممكن. الا أن تحقيق هذا الهدف يصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعيه، ومن اهمها انخفاض حجم المدخرات الوطنية المتحققة في القطاع الحكومي وفي المدخرات الاسرية وفي قطاع الاعمال. وتؤكد النظرية الاقتصادية على ان مدخرات القطاع الاسري هي المصدر الاول التي تمول وتسمح اقتصاديا بتكوين رؤوس الاموال . فعندما يمتنع السكان عن استهلاك جزء من الدخل القومي فمعنى ذلك ان نسبة من العناصر الانتاجية لن تكون لازمه للاستخدام في الصناعات الاستهلاكية وبذلك يمكن تشغيلها في انتاج رؤوس الاموال اللازمة، فاما ان تشتغل هذه النسبة في انتاج رؤوس الأموال داخليا اذا كان الظروف تسمح بذلك، واما ان تنتج سلعا ايا كان نوعها تصدر للخارج وتستورد بقيمتها رؤوس الاموال الفنيه اللازمه من آلالات ومعدات[1].

مشكلة الدراسه:

يعاني الاردن منذ عقود من انخفاض في معدلات الادخار والادخار الاسري. فالبيانات الموضحة في الجدول رقم (٨) تبين أن نسبة الادخار الاسري إلى الدخل المتاح لم تتجاوز في المتوسط الـ ٢٠% خلال فترة الدراسة، وارتفاع رصيد الدين العام الخارجي (٥٣٩١,٨) مليون دينار اردني، ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (٧٦,٤%) في عام٢٠٠٣ [2]. لذلك جاء التفكير في بحث هذه الظاهرة في الاردن من خلال تقصي الاسباب والمحددات الاقتصادية التي تحول دون تنمية وزيادة هذه المدخرات اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية .

---

[1] تيلا: سعدي و عبدالحميد: محمود ، خدمة التوفير والادخار، جامعة الدول العربية والاتحاد البريدي العربي، كلية البريد العربية، ١٩٨٣ ص (٥٤).

[2] البنك المركزي الاردني ، بيانات احصائية سنوية، المجلد ٤٠ – العدد ١٢ ، كانون اول ٢٠٠٤ ، ص (٣) .

أهداف الدراسة وأهميتها:

نظراً لكون الادخار المحلي والادخار الاسري في الاردن ضئيل لان متوسط دخل الفرد فيه منخفض بسبب ضآلة حجم الانتاج القومي الذي يعود الى ضعف الانتاجية والذي يعزى الى انخفاض حجم الاستثمار، الامر الذي ادى الى الانفجار الهائل في الديون الخارجية الاردنية وزيادة الاعتماد على الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية. لذلك هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الادخار والادخار الاسري في الاردن، وتحليل لأبرز العوامل المحددة له من خلال صياغة وتقدير دالة الادخار الاسري في الاردن خلال الفترة ١٩٧٦ ــ ٢٠٠٤، مما قد يسهم في التعرف على المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تنمية وزيادة هذه المدخرات لدفع عجلة التنمية الى الامام .

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة باختبار الفرضيات التالية :

١. فرضية العدم $H_0:\alpha_1 = \alpha_4 = 0$ القائلة بعدم وجود علاقة بين زيادة حجم الادخار الاسري وكل من مستوى الدخل المتاح للأفراد وعدد البنوك العاملة في المملكة ، اما الفرضية البديلة والمراد اختبارها $H_A : \alpha_1 , \alpha_4 > 0$ القائلة بوجود علاقة ايجابية بين الادخار الاسري وكل من الدخل المتاح وعدد االبنوك العاملة .

٢. فرضية العدم $H_0 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$ القائلة بعدم وجود علاقة بين الادخار الاسري وكل من معدل التضخم والضرائب على الدخل والارباح. اما الفرضية البديلة المراد اختبارها $H_A : \alpha_2 , \alpha_3 < 0$ القائلة بوجود علاقة سلبية بين حجم الادخار الأسري وكل من معدل التضخم والضرائب المفروضة على الدخل .

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استعمال الاسلوب الوصفي التحليلي والتحليل الاحصائي والقياسي كما يلي :

١- **الاسلوب الوصفي التحليلي**

يستخدم هذا الاسلوب لبيان الاطار النظري، وتحليل اثر المتغيرات الاقتصادية المستخدمة على الادخار الاسري في الاردن خلال الفترة الزمنية (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٤) بالاعتماد على البيانات والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع ، والسبب في اختيار هذه الفترة وخاصة بدايتها هو انفصال الضفة الغربية عن الاردن واستخدام البيانات الخاصة بالمملكة الاردنية الهاشمية .

٢- **الاسلوب القياسي الاحصائي في التحليل**

من اجل تقدير دالة الادخار الاسري في الاردن خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤، فانه سيتم استخدام الصيغة الخطية البسيطة للقيم الحقيقية للمتغير التابع وهو حجم الادخار الاسري بالقيمة الحقيقية له، وكل المتغيرات المستقلة،وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، حيث ستشمل المتغيرات المستقلة كل من ،الدخل المتاح الحقيقي، ومعدل التضخم، وعدد البنوك التجارية العاملة في المملكة، والضرائب المفروضة على الدخل والارباح بالقيمة الحقيقية لها . كما ستقوم الدراسة ببعض الاختبارات الاحصائية على متغيرات وبواقي النموذج المقدر للتعرف على درجة الثبات (Stationarity) .

فصول لدراسة

تقسم الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية بالاضافة الى فصلي المقدمة والنتائج والتوصيات. ويشمل الفصل الاول على مشكلة الدراسة واهدافها واهميتها واهدافها وفرضياتها ومنهجيتها ومحدداتها .

الفصل الثاني: و يقوم باستعراض الاطار النظري للادخار من حيث مفهوم الادخار وانواعه ومصادر تكوينه واهميته في التنمية الاقتصادية والنظريات الاقتصادية لدالة الادخار، والدراسات السابقة والنموذج القياسي المستخدم .

واما الفصل الثالث فيحتوي على دراسة وتحليل واقع الادخار في الاردن، وتصنيف المدخرات الاردنية حسب مصادر تكوينها، واستعراض الفجوات الادخارية، وتناول اهمية الادخار الاسري في الاردن و قياس الميل الحدي للادخار الاسري ومرونة الادخار الاسري بالاضافي الى علاقته بالادخار القومي .

الفصل الرابع: ويتضمن تحليل النموذج المستخدم ، واجراء الاختبارات الاحصائية ذات العلاقة باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٤ .

وفي النهاية تقوم الدراسة بتقديم لنتائج والتوصيات لمستمدة من الدراسة .

محددات الدراسة

لاتوجد بيانات أو دراسات تخص الادخار الاسري في الاردن مما يجعل المهمة صعبة في اجراء مثل هذا النوع من الدراسة بغياب البيانات، لذلك فقد تم التوصل الى البيانات المتعلقة بالادخار الاسري بالطريقة التالية [1] :

١) الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (GDP) – صافي الضرائب غير المباشرة = الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة .

[1] اخذت من عبدالله الربيعي وحسين يحي ، مرجع سابق .

٢) الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة - اهتلاك رأس المال = صافي الدخل المحلي .

٣) صافي الدخل المحلي – الضرائب المباشرة + تحويلات العاملين = الدخل الاسري المتاح .

٤) الدخل الاسري المتاح – الاستهلاك الخاص = الادخار الاسري .

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ تعريف الادخار:

يعتبر الادخار ظاهرة اجتماعية قديمة، عرفت منذ آلاف السنين ويعتبر جزءاً من التصرف الطبيعي الذي استخدمه الانسان البدائي للمحافظة على النوع والجنس. فالعملية الادخارية عملية وقائية استخدمها الانسان ضد المخاطر وعدم الضمان .

والادخار من وجهة نظر الفرد او المجتمع هو ضغط الاستهلاك الى مستوى اقل من مستوى الدخل. وعن طريق الادخار يمكن تحويل جزء من الموارد لتستخدم في زيادة ما يملكه المجتمع من منشآت وآلات، بمعنى آخر فان الادخار يجعل من الممكن استخدام الموارد في تكوين راس المال وزيادة انتاجية المجتمع من السلع الراسمالية[1].

أما اقتصادياً فيمكن القول بأن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات الاستهلاكية .والمفهوم الاقتصادي للادخار يمكن تحديده من خلال القناة التي سيوجه اليها هذا الجزء من الدخل، والنظرة الهيكلية تعتبر الادخار بانه اقتطاع من الدخل لفترة من الزمن، ثم اعادة انفاقه في شراء السلع الاستهلاكية او استخدامه في تسديد الديون او شراء الذهب والفضة .... ، فالادخار هنا اقرب الى الاكتناز. اما النظرة الوظيفية فتعتبر الادخار بانه ذلك الجزء الذي يوجه نحو القنوات الاستثمارية. وبذلك فان الادخاريتمثل بالفرق بين الدخل الجاري والانفاق الجاري سواء كان ذلك على صعيد العائلة او الفرد أو منشأة الاعمال أو الدولة، أو في تعامل الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي [2].

٢-٢ انواع الادخار

٢-٢-١ الادخار الاختياري

الادخار الاختياري هو الادخار الذي يقوم به الافراد بمحض مشيئتهم ومن تلقاء انفسهم، وذلك بالامتناع عن انفاق جزء من دخولهم على اغراض الاستهلاك دون ضغط أو الزام في تكوين هذه المدخرات. وهو ادخار يخضع للقرارات الدورية

---

[1] قنديل، عبد الفتاح، وسلوى سليمان، مبادىء الاقتصاد، جامعة القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٣، ص(٦٦) .

[2] حسين مجيد،وسعيد عفاف، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، عمان-الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص ١٦١ .

والاستثنائية للمدخرين، من حيث نسبة الادخاروالوعاء الادخاري وغير ذلك[1]. الا ان هذا النوع من الادخار يتصف بالانخفاض في الدول النامية، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفردمن جهة ، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ومعدل نمو السكان من جهة اخرى وتتمثل مصادر هذا الادخار في ادخارات القطاع العائلي، وقطاع الاعمال، والودائع الآجلة في البنوك .

٢-٢-٢ الادخار الاجباري

وهو الادخار الذي لا يمارس فيه المدخر حرية الارادة والقرار (جزئيا او كليا)، فهو يمارس الادخار كعملية مفروضة عليه ضمن الاطار المؤسسي الذي يعيش فيه. حيث يقتطع من دخول الافراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة الزامية، اي دون ان يقبلوا عليه طواعية من تلقاء انفسهم. وقد يكون هذا الاقتطاع لصالح الفرد ويكون على شكل اقساط التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية. ويكون في صالح الدولة حيث تلتزم الدولة بالامتناع عن استهلاك جزء من الانتاج او احتجاز جزء من الارباح في مؤسسات القطاع العام أوحصيلة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض[2]. ويتميز هذا النوع من الادخار بسهولة الجباية وضخامة التحصيل . وتتخذ الدولة عدة طرق لحمل الافراد وقطاع الاعمال على الادخار ومن اهم هذه الطرق، العمل على رفع الضرائب، او رفع اثمان المنتجات المباعة لبعض السلع، او التضخم النقدي [3].

---

[1] الشماع، خليل، المدخرات العربية، بيروت ـ لبنان،اتحاد المصارف العربية، ١٩٨٧، ص(٢٩) .

[2] الشماع: خليل ، مرجع سابق ، ص(١٥) .

[3] الحسن: فيدار ، دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية- جامعة بغداد، المجلد ٨ ، ١٩٨٠ .

٢-٣ مصادر المدخرات الوطنية

٢-٣-١ مدخرات القطاع الحكومي:

وتمثل الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية. ويعتبر الفائض في ميزانية الدولة هو مدخراتها الموجبة بينما العجز يمثل مدخراتها السالبة. وتشمل الايرادات الجارية للحكومة في الرسوم والغرامات والايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة . أما النفقات الجارية فتشمل على المصاريف الادارية الحكومية وتكاليف انشاء المرافق العامة. وبهذا المعنى فهي لا تشمل النفقات الرأسمالية التي تقوم بها الدولة[١].

٢-٣-٢ مدخرات قطاع الاعمال:

وتمثل الفرق بين الايرادات الجارية والنفقات الجارية. وتشمل الايرادات الجارية عوائد العاملين باجر، وفائض التشغيل، وصافي الدخل من الاستثمار، وتحويلات من العالم الخارجي، وتحويلات بين المقيمين داخل الدولة. اما النفقات الجارية فتتكون من الانفاق الاستهلاكي الذي يشكل النسبة العظمى منها، واشتراكات التقاعد، والضرائب المباشرة والرسوم الاجبارية [٢] .

٢-٣-٣ مدخرات القطاع العائلي:

وتمثل الفرق بين الدخل المتاح للانفاق العائلي والانفاق على الاستهلاك الجاري. ويشمل الدخل العائلي المتاح مجموع الرواتب والاجور والانواع الأخرى من المكافآت النقدية والعينية المدفوعة الى الموظفين والعمال الذين يعتبرون مقيمون طبيعيون في الدولة ويضاف الى ذلك صافي المدفوعات المحولة من الخارج للقطاع

---

١ الشماع: خليل، مرجع سابق ، ص(١٤٤) .

٢ مساعدة مصطفى، اهمية المدخرات الوطنية في الاقتصاد الاردني ، رسلة ماجستير – الجامعة الاردنية ١٩٩٠،، ص_٧٦) .

العائلي، ويستقطع من ذلك الحصص التقاعديه وحصص الضمان الاجتماعي والضرائب المباشرة على الافراد[1].

٢-٤ اهمية الادخار في التنمية الاقتصادية

تتطلب عملية التنمية بمفهومها الشامل توفير عدد من المتطلبات وذلك لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، للوصول بالاقتصاد القومي الى مرحلة النمو الذاتي، لكي يتمكن الاقتصاد من الانطلاق الذاتي ، ومن ثم زيادة الرفاهية لأفراد المجتمع. ومن بين هذه العوامل الموارد الطبيعية والكفاءات البشرية .... الخ. وتبرز اهمية رفع معدل الادخار القومي كواحد من اهم تلك العوامل، لكنه لا يعمل بمعزل عن العوامل الأخرى بل تتاكد اهميته بمشاركة هذه العوامل. ولا تقتصر اهمية الادخار على تمويل التنمية بل تبرز اهميته في محاربة الاتجاهات التضخمية لأنه يعني تحجيم القوة الشرائية في السوق، خاصة في حالة وجود اتجاهات تضخمية تسود الاقتصاد القومي. واذا تتبعنا اهمية الادخار في الفكر الاقتصادي فاننا نجد ان الكتابات الاولى للاقتصاديين ابتداءا من ادبيات الفكر الكلاسيكي وانتهاءا بالمدارس الاقتصادية الحديثة، تركز على اهمية الادخار ورفع معدلاته وتوجيهه نحو الاستثمار. فالنظرية الكلاسيكية هي نظرية تراكم، لذلك اهتمت اهتماما كبيرا بكل من الادخار والاستثمار. ويرجع السبب في اهتمامها بكل من الادخار والاستثمار الى ان المشكلة الاساسية عند الكلاسيكيين تركزت على دراسة العوامل التي تساعد على زيادة الادخار ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي والذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج. ولقد تزايد الاهتمام بالادخار والاستثمار في اعقاب الحرب العالمية الثانية وخلال العقد الخامس والسادس من هذا القرن، حيث ظهرت عدة نماذج للنمو الاقتصادي اهتمت بالبحث عن العوامل التي تؤدي الى استمرار زيادة معدل نمو الدخل القومي، وقد ظهرت اهمية الادخار في مجموعة من النماذج الاقتصادية ومن ابرزها:-

---

[1] الشماع: خليل ، مرجع سابق ، ص(١٤٥) .

٢-٤-١ الادخار في نموذج هارود- دومار (Harrod Domar) [١]

اهتم هذا الفكر بتوضيح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الادخار. وجاء هذا النموذج كتعديل على التحليل الكينزي للنظرية العامة بحيث يصبح النموذج صالحا للفترة طويلة الاجل، وهذا النموذج قام باكتشاف مسار طويل الاجل لمعدل النمو في الناتج القومي الاجمالي. ويعتمد هذا النموذج في تحليله على افتراضين:

١- ثبات نسبة الناتج الى راس المال

٢- ثبات نسبة راس المال الى حجم العمالة

ويقوم النموذج على معالجة علاقتين اساسيتين هما ، نسبة الناتج او الدخل الى راس المال، والمساواة بين الادخار والاستثمار. وتوصل في نهاية نموذجه الى المعادلة التالية

$\Delta Q/Q = øs$..................

حيث ان Q تمثل الناتج القومي الاجمالي وتسمى ΔQ/Q Wanted rate of growth او معدل النمو للناتج القومي الاجمالي(GNP) الضروري لجعل المخزون من راس المال مشغلا تشغيلا كاملا وø مقدار ثابت و s الميل الحدي للادخار .

وعلى هذا فان النموذج يعطي اهمية محورية لمعدل الادخار كمحدد للنمو الاقتصادي، لان ارتفاع معدل الاستثمار هو حصيلة لارتفاع معدل تراكم راس المال، وان الركن الاساسي لتحقيق معدل معقول من تراكم راس المال يعتمد على مقدار المدخرات المتاحة في بلد ما، ولذلك فان حجم المدخرات يعتبر من محددات النمو الاقتصادي الرئيسية بل ان ارتفاع معدل الادخار (الاستثمار) الى حد معين يعتبر من مؤشرات الانطلاق نحو التنمية. وبالرجوع الى نموذج هارود-دومار، فاننا نلاحظ ان معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي يتوقف على معدل الادخار، حيث ان النموذج يفترض ثبات معامل راس المال،وثبات معدل نمو السكان (على الاقل) في الاجل

---

[١] انظر **William S. Brown , <u>Macroeconomics</u>, Printice -Hall International,Inc., USA, 1988, PP(374-375).**

القصير، وبالتالي فان الذي يحدد معدل نمو الدخل الفردي هو معدل الادخار. وبالرغم من الانتقادات التي وجهت الى هذا النموذج خاصة في افتراضه ثبات معامل راس المال في الاجل القصير (لانه نموذج ذو عنصر احادي)، الا ان له اهمية عملية وعلمية كاحد نماذج النمو الاقتصادي، الذي يبرز دورالادخار والاستثمار في النمو الاقتصادي واحد ادوات التخطيط الاقتصادي التي يمكن استخدامها مع مراعاة التحفظات التي ترد عليه .

٢-٤-٢ الادخار في نموذج سولو[١]

بدأ روبرت سولو(Solow) نموذجه بدالة الانتاج التي يكون الانتاج فيها دالة في كل من رأس المال (K) والعمل (L)،وادخل في نموذجه سلوك المستهلك، من خلال استعمال متطابقة الدخل الذي يقسم الى الاستهلاك والاستثمار. وبافتراض ان الاستهلاك دالة بسيطة في الدخل وبالتالي فانه يتحدد على اساس معدل الادخار الذي يقع بين الصفر والواحد صحيح، وبقسمة طرفي المعادلة على عنصر العمل توصل الى االنموذج التالي :

$$i = \sigma y$$

حيث ان:

i: نسبة راس المال المستثمر الى العمالة

σ: معدل الادخار او ذلك الجزء من الدخل الذي يتم ادخاره

y: نسبة الدخل الى العمالة

وتبين المعادلة ان نسبة الاستثمار الى العمالة مساوية لنسبة الدخل المدخر الى العمالة، ويؤكد سولو ان ذلك الجزء من الدخل المدخر هو بالضرورة سيتم استثماره في رؤوس الاموال الانتاجية .

---

١ Berg H. V. D. , Economic Growth and Development , McGraw – Hill/Irwn Companies, Inc., Avenue of the Americas,New York, 2001 ,pp(115-117) .

٢-٥ نظريات دالة الاستهلاك – الادخار

تركز هذه النظرية على القول بان الاستهلاك مرتبط بالادخار، ولهذا فان العوامل المحددة للاستهلاك هي نفسها العوامل المحددة للادخار. ومن هذه النظريات:

٢-٥-١ نظرية الدخل المطلق الكينزية

(Keynesian Absolute– Income Hypothesis)

يفترض كينز أن مستوى الاستهلاك (الادخار) يتحدد بمستوى الدخل المطلق المتاح في المدى القصير. فكلما زاد مستوى الدخل المتاح كلما زاد مستوى الادخار والعكس صحيح. قد فسر كينز بمقتضى هذه الفرضية التغير في الاستهلاك (الادخار) بالتغير في الدخل المطلق المتاح.[١] ويمكن كتابة دالة الادخار على النحو التالي:

$$Y_d = C + S$$

$$S = Y_d - C$$

$$C = c_0 + c_1 Y_d \quad \rightarrow S = a + sY_d \qquad a<0 \qquad 0< s<1$$

حيث أن:

S: حجم الادخار

a: الادخار المستقل

s: الميل الحدي للادخار (MPS)

Y_d: الدخل المتاح

حيث ان $0 \leq s = MPS = \Delta S / \Delta Y_d \leq 1$

وان الميل المتوسط للادخار يمثل نسبة الادخار الكلي الى الدخل $APS = S/Y_d$

---

١ Dornbusch,R.,Fischer,S.,Startz,R., Macroeconomics, McGraw-Hill,New York, 2001, p(303).

والميل المتوسط وفقا لهذه النظرية يتزايد بزيادة الدخل، اي انه كلما زاد الدخل المتاح فان قيمة (S/Y_d) تتزايد .

٢-٥-٢ نظرية الدخل النسبي

(James Duesenberry-Relative-Income Hypothesis)

جاءت هذه النظرية بتفسيرات مغايرة للتفسير الكينزي، وأفاد جيمس دوزنبري (James Dueseberry) بأن الاستهلاك وبالتالي الادخار يعتمدان ليس فقط على الدخل الجاري وانما يعتمدان ايضا على مستوى الدخل في الماضي، وانماط الاستهلاك التي تعتمد على اعلى مستوى للدخل تم تحقيقه في السابق.[١] ويمكن كتابة دالة الادخار على النحو التالي:

$$S = -a + a_1 Y/Y_0$$

حيث ان:

S: الادخار

a-: قيمة الادخار المستقل

a_1: الميل الحدي للادخار

Y: الدخل الجاري

Y_0: اعلى دخل سابق

وتوضح المعادلة السابقة بانه عند زيادة الدخل في الامد الطويل، فان الافراد يحاولون الابقاء على اعلى مستوى معيشي سابق وان وصلوا اليه .

ويبين دوزنبري (Duesenberry) ان الدخل النسبي لفئة من فئات المجتمع هو النسبة التي تحتلها هذه الفئة من الدخل الكلي . ويلاحظ ان الدخل المطلق قد يزداد دون ان يزداد الدخل النسبي، وذلك اذا زادت الدخول المطلقة لكل فئات المجتمع بنسبة واحدة، ففي هذه الحالة يزداد الدخل المطلق لكل فئة ويظل الدخل النسبي ثابتا ، ويزداد

---

[١] عطية، عبد القادر ، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب،كلية التجارة-جامعة الاسكندرية، ص(٨٦-٨٧) ، ١٩٩٧ .

الدخل النسبي لفئة ما من فئات المجتمع اذا زاد الدخل المطلق لهذه الفئة بنسبة اعلى من نسبة الزيادة في الدخول المطلقة للفئات الاخرى [1]. وبالاستناد على العوامل السيكولوجية المختلفة، فان انماط الانفاق الخاصة بالمستهلكين لا تعد مستقلة عن بعضها البعض، ولكن المستهلك يحاول دائما المحافظة على مستوى استهلاكه بالنسبة للآخرين .

٢-٥-٣ نظرية الدخل الدائم لفريدمان

(Friedman Permanent-Income Hypothesis)

تفترض هذه النظرية ان الدخل يتكون من جزئين: الدخل الدائم (Permanent Income) والدخل الانتقالي (Transitory-Income) ويشير الدخل الدائم الى متوسط الدخل الذي يتوقع المستهلك الحصول عليه في المستقبل نتيجة لاستغلاله عناصر ثروته سواء كانت ثروة بشرية او ثروة مادية. اما الدخل الانتقالي فهو يشير الى الدخل المتحقق خلال الفترة الحالية، ويساوي الفرق بين الدخل المتاح والدخل الدائم .وتتلخص الفكرة الاساسية في هذه النظرية في ان الافراد يخططون لاستهلاكهم وادخارهم عبر فترات طويلة بقصد توزيع استهلاكهم بافضل طريقة ممكنة اي ان مستوى الاستهلاك ثابت[2]. وان الافراد يحددون استهلاكهم وبالتالي ادخارهم في ضوء فرص الانفاق المتاحة على المدى البعيد وليس على اساس ما يحصلون عليه من الدخل الجاري. وبذلك يمكن كتابة دالة الادخار على النحو التالي :

$$S = a + b_1 Y_P + b_2 Y_t$$

حيث أن:

S: الادخار

a: الادخار المستقل

b_1: نسبة التغير في الادخار الى التغير في الدخل الدائم

---

[1] عطية : عبد القادر، مرجع سابق ، ص (٩٥) .

[2] William S. Brown, Macroeconomics, Prentice-Hall International, Inc.U.S.A, 1988, PP (184) .

Y_p: الدخل الدائم

b_2: نسبة التغير في الادخار الى التغير في الدخل الانتقالي

Y_t: الدخل الجاري

وفي حالة ما اذا كانت $b_2 = 1$ و$b_1=0$ فإن كل المدخرات الناجمة من مكونات الدخل الانتقالي وكل هذه المكونات سيتم ادخارها، لكن الصيغة المعدلة لنظرية الدخل الدائم تفترض بأن الادخار الناجم من الدخل الدائم ثابتاً خلال حياة الفرد ولكن من الممكن أن يكون موجباً، وبذلك ولو أن الميل للإدخار من الدخل الانتقالي كبيراً فبالامكان القول أن كل الدخل الانتقالي قد لا يدخر وأن المعادلة اعلاه يمكن أن تمثل ما ورد اعلاه مع افتراض أن:

$$O < b_1 < b_٢ < 1$$

كذلك يوضح فريدمان ان زيادة الدخل تنعكس في الاجل القصير في انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك وزيادة الميل المتوسط للادخار، لان الافراد لا يتوقعون ان تكون هذه الزيادة دائمة ومستمرة .

٢-٥-٤ نظرية دورة الحياة لموديجليان

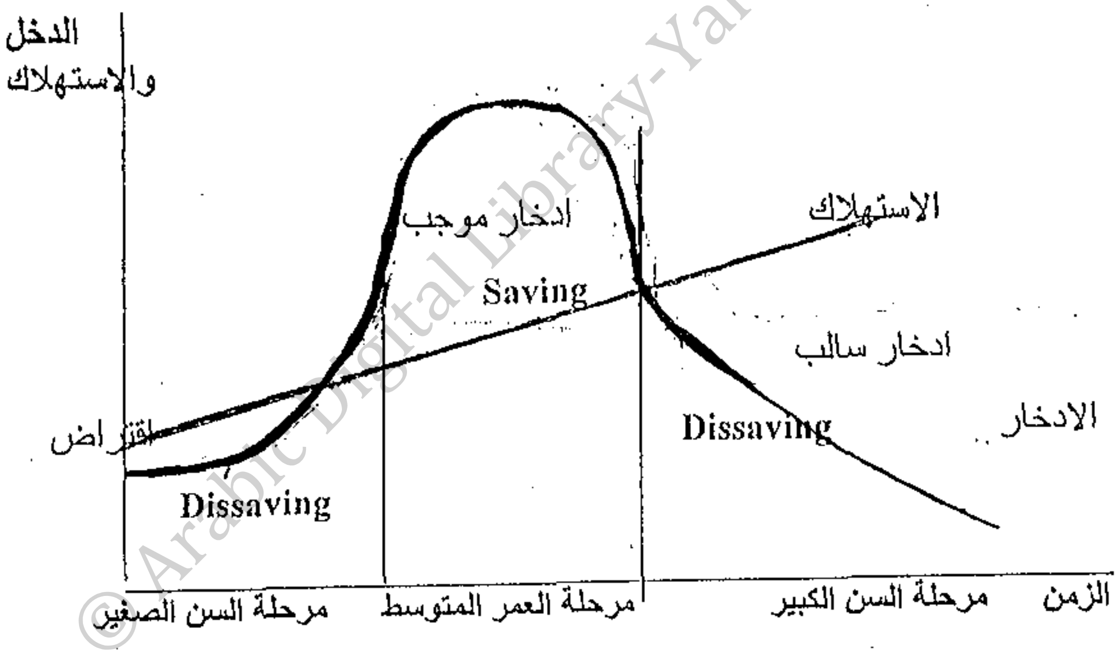
(Franco Modigiliani- The Life-Cycle Hypothesis)

وفقا لهذه النظرية فان متوسط دخل الفرد في بداية حياته العملية ومرحلة الشيخوخة يكون اقل منه في مرحلة متوسط العمر.لذلك يكون مستوى الاستهلاك الجاري لفئة صغارالسن اكبر من مستوى الدخل الجاري ويتم سد الفجوة بينهما عن طريق الاقتراض. اما في المرحلة المتوسطة من العمر يكون الدخل الجاري اكبر من الاستهلاك الجاري. وفي مرحلة الشيخوخة يكون مستوى الاستهلاك الاجاري اكبر من مستوى الدخل ويتم سد الفجوة بينهما عن طريق السحب من المدخرات السابقة. نتيجة لذلك يكون متوسط الميل للاستهلاك لفئة متوسطي العمر(اصحاب الدخل الاعلى) اقل من متوسط الميل للاستهلاك لفئة صغار السن وكبار السن(اصحاب

الـدخل الاقـل). ممـا يعنـي ان فرضـية دورة الحيـاة تؤكـد تنـاقص الميـل المتوسـط للاستهلاك مع زيادة الدخل. ويمكن التعبير عن هذه ذلك من خلال الرسم التالي:

شكل رقم (١)

نموذج دورة الحياة



وتفترض هذه النظرية ان الافراد يخططون لاستهلاكهم وادخارهم عبر سنوات حياتهم بافضل طريقة ممكنة، اي ان الاستهلاك المطلوب والمخطط له (C_t^d) في اي فترة (t) يساوي الاستهلاك الحالي المطلوب (C^d) في كل مراحل الحياةاي ان: [١]

$$C^d = \Omega \cdot (Y_d + \sum_{t=1} Y_{dt}^{e} /(1+R)^t + A)$$

[١] John M. Barron, Mar; A.Loewenstein, Gerald J. Lynch, Macroeconomics, Addison-Wesley puplishing company,1989, pp(183) .

حيث ان :

$\Omega = 1/(1+R)^t$: ويسمى معامل التناسبية اي ذلك الجزء من المصادر الاجمالية للقطاع العائلي المخصص للاستهلاك كل سنة .

Y_d: الدخل المتاح

R: سعر الفائدة الحقيقي المتوقع

Y_{dt}^e: دخل العمل المتاح والمتوقع الحصول عليه في المستقبل

A: مجموع الاصول المالية الحالية التي يملكها القطاع العائلي

فالمعادلة اعلاه تبين انه بالاضافة الى الدخل الجاري، فان دخل العمل المتاح والمتوقع الحصول عليه في المستقبل وسعر الفائدة الحقيقي المتوقع والاصول المالية المحلية تلعب دورا في الادخار .

٢-٦ الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات موضوع الادخار ومحدداته بشكل عام ، ولكن القليل منها تناول تحليل الادخار الاسري ومحدداته، حيث سيتم استعراضها لاعطاء فكرة عن تلك الدراسات وذلك على النحو التالي :

١- دراسة قام بها (الربيعي و يحي ١٩٩٥[1]) وهدفت إلى بيان أثر النمو السكاني على الادخار الاسري والقومي في الاردن للفترة ١٩٧٦ – ١٩٩٥ ، وذلك عن طريق بناء نموذج المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3 sls) متكونا من ثلاث معادلات لتوضيح التأثيرات المتبادلة بين الادخار الاسري والقومي ونمو دخل الاسرة والتغيرات السكانية . وخلصت الدراسة إلى أن هناك ضعف واضح في حجم المدخرات الاردنية ، وان لنمو السكان تأثيرا سلبيا في متوسط الدخل ومن ثم الادخار.

---

[1] الربيعي: عبد الله، ويحي: حسين ، النمو السكاني وأثره على الادخار القومي في الاردن، آفاق اقتصادية، المجلد ٢٣- العدد ٨٩، ٢٠٠٢ .

٢- دراسة اخرى للباحث (يونس ١٩٩٥[1]) لتحليل تـأثير اختلاف الهيكل العمري للسكان على الادخار الاجمالي فـي الدول النامية بما فيها الادخار الاسري من خلال اختبار تأثير نسبة الاعالة وتأثير انحراف الاستثمار الحكومي في الادخار الاجمالي، وذلك باستخدام بيانات مقطعية لاثنين وخمسين دولة نامية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير دالتي الادخار المحلي الاجمالي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي (GNP)، والادخار المحلي الاجمالي كنسبة من الناتج القومي الاجمالي مضافا له الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الناتج القومي الاجمالي. واشارت النتائج إلى أن زيادة نسبة صغار السن في الاسرة يؤثر بشكل سلبي وضئيل على المدخرات المادية، إلا أن تغيرات نسبة كبار السن لا تؤثر بشكل معنوي على الادخار الاجمالي وأنه من الصعوبة تحقيق تغيير في المدخرات الاجمالية من عامل تغيير هيكل الاعمار في الدول النامية. أيضاً اظهرت الدراسة التأثيرات المحدودة لمتوسط دخل الفرد على الادخار وعدم معنوية نمو متوسط الدخل على الادخار الاجمالي في الدول النامية. ويمكن ابراز وجه االقصور في هذه الدراسة الى ان نسبة كبار السن هي جزء من نسبة الاعلة الكلية التي تلعب دورا هاما في التأثير على القرار الادخاري.

٣- وفي دراسة قام بها (عدينات ١٩٩٦[2]) وهدفت إلى تحليل اثر الخصوبة على السلوك الادخاري الاجمالي في الاردن متضمناً الادخار الاسري وقد اعتمد التحليل الاحصائي على بيانات قطاعية تم اخذها من مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٣، واشتمل هذا المسح على عينة مكونة من ٣٦ الف اسرة اختيرت باسلوب المعاينة العشوائية الطبقية العنقودية من كافة مناطق الاردن، وانخفض حجم العينة الى ٣٠٢٢٣ اسرة بعد استبعاد الاسر التي لم تعطي معلومت وافية عن كفة بنود دخلها. وبينت الدراسة أن للخصوبة اثراً سلبياً على الميل المتوسط للادخار لكن هذا الاثر وجد ضعيفاً.

---

[1] يونس مفيد ، تأثير الهيكل العمري للسكان على الادخار الاجمالي في الدول النامية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ١١- العدد ٤ ، ١٩٩٦ .

[2] عدينات: محمد،أثر النمو السكاني على الادخار في الاردن ، دراسات ،العلوم الادارية ، المجلد ٢٤-العدد ١ ،١٩٩٧ .

٤- وفي دراسة اخرى قام بها (دلالعة ١٩٩٨[١])، تبحث في أهم المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الاردن للفترة ١٩٧٦-١٩٩٥، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وشملت المحددات كل من نسبة الاعالة ومعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي.وقد اشارت نتائج الدراسة أن كل من العامل الديموغرافي وسعر الفائدة والتضخم لها اثر سلبي على الادخار القومي إلا أن قوة هذه العلاقة تختلف من محدد لآخر، وكان اقواها العلاقة التي تربط سعر الفائدة الحقيقي بالادخار القومي.

٥- واما دراسة (المشعل و الحقباني١٩٩٩[٢]) والتي قامت بصياغة نموذج لتفسير الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٧٨ – ١٩٩٥ باستخدام طريقة لمربعات الصغرى العادية (OLS)، وشملت متغيرات الدخل، ومعدل التضخم المحلي والمتوقع، وسعر الفائدة الحقيقي، وتطور القنوات الادخارية متمثلة في اعداد البنوك العاملة. واسفرت نتائج الدراسة عن ان للدخل المتاح الاثر الايجابي والمعنوي على معدل الادخار العائلي، وان اسعار الفائدة ليست ذات اهمية في تقدير معدلات الادخار، أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم المتوقع تبين أن هناك علاقة موجبة ولكنها ضعيفة ، وبالنسبة لتطور النظام المصرفي فكان له دور ايجابي في زيادة مستويات الادخار العائلي.

٦- وفي دراسة اخرى قام بها (طاهر٢٠٠١[٣]) تبحث في محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٧٩ – ١٩٩٦ حيث تربط الادخار الخاص بعلاقة خطية بسيطة مع لمحددات التي تم استخدامها والتي شملت كل من معدل نمو االناتج المحلي الاجمالي، وفائض الموازنة العامة، وتدفق رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية، ووفرة قروض المستهلكين، واسعار الفائدة، والانفاق

---

[١] دلالعة: يحي ، المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الاردن ن رسلة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموكن ١٩٩٨

[٢] المشعل:خالد، الحقباني: فالح ، صياغة وتقدير دالة الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية، آفاق اقتصادية، المجلد ٢٠ – العدد ٨٠ ، ١٩٩٠ .

[٣] طاهر: فريد، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة لملك فيصل (العلوم الانسانية والادارية) ، المجلد ٢ – العدد ١ ، ٢٠٠١ .

والاستثمار الحكومي، وتحويلات غير السعوديين. حيث اظهرت نتائج الدراسة ان للاستثمار الحكومي في مجال البنية التحتية قد شجع القطاع الخاص على زيادة معدل الادخار لتمويل مشروعات الاستثمار الحقيقي الثابت لقطاع الاعمال. كذلك فان وفرة قروض المستهلكين الاثر الايجابي على الاستهلاك وهي بذلك لها اثر سلبي ومعنوي على معدل الادخار الخاص. ولتحويلات غير السعوديين الاثر السلبي والقوي على معدل الادخار الخاص وبمعنوية مرتفعة. اما معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاثر السلبي والمعنوي على معدل الادخار الخاص. بالاضافة الى العلاقة العكسية بين فائض الموازنة العامة ومعدل الادخار الخاص .

٧- دراسة (الجومرد، ١٩٩٠) [١] عن محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مشيرا الى الاقتصاد العراقي. وفيها ادخل كل من الدخل الجاري والدخل الدائم والانتقالي، والتوزيع الوظيفي للدخل، والاسعار وتوقعات الاسعار،ومعدل النمو في الدخل الشخصي، والهيكل العمري للسكان، والادخار الريفي والحضري.اما بالنسبة للاقتصاد العراقي فقد قام باستخدام جدالة الادخار الخطية البسيطة وتم ادخال تعويضات العاملين وبقية انواع الدخل سابقة الذكر،والضرائب المباشرة على الدخول الشخصية للعوائل. وتبين من نتائج الدراسة ان لجميع انواع الدخل تأثيرا ايجابيا ومعنويا عند مستوى ٥% في الادخار الشخصي في العراق والدول النامية، اما بالنسبة لتأثير الضرائب فقد كان سلبيا على الادخار الشخصي في العراق والدول النامية الا انه لم يكن معنويا عند مستوى ثقة ٥%. وكشفت الدراسة الى ان لتغير مستوى الاسعار اثرا سلبيا في الادخار الشخصي في الدول النامية والعراق ، وان لتوقعات الاسعار تأثيرا سلبيا في الدول النامية، اما بالنسبة للعراق فقد كان لها اثرا ايجابيا،ولم يظهر تأثير لمعدل نمو الدخل الشخصي في الادخار الشخصي، واما لنسبة الاعالة فقد كان لها اثرا ايجابيا في نسبة الادخار الشخصي، وتبين لن هناك اختلافا في

---

[١] الجومرد : اثيل ، محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الاشارة الى العراق، تنمية الرافدين، المجلد ٣٠ – العدد ١٢ ، ١٩٩٠ .

العوامل المؤثرة في ادخار كل من القطاع الريفي والحضري، وان الميل الحدي لادخار القطاع الحضري اكبر منه للقطاع الريفي .

٨- وفي دراسة قام بها كل من (Dogla & Taskin 1996)[١] والتي هدفت إلى دراسة قياسية لتحليل العوامل المؤثرة على السلوك الادخاري العائلي لثلاثين دولة منها تسعة عشر دولة صناعية واحدى عشرة دولة نامية، وشملت العوامل كل من الدخل الدائم والدخل المؤقت ومعدل نمو الدخل وسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم والثروة والادخار الاجنبي ونسبة الاعالة. وتم جمع بيانات السلسلة الزمنية للفترة ١٩٧٥-١٩٨٩ وبيانات مقطعية وجمع ملاحظات سنوية عن كل دولة تراوح عددها ما بين (٦-١٥) ملاحظة وتحليل ٣٢٢ معلومة منها ١٠٣ معلومة للدول النامية، و٢١٩ معلومة للدول الصناعية، وتم تقدير دالة معدل الادخار العائلي باستخدام معادلة النماذج المختصرةودالة الادخار الخطية. وبينت النتائج أن لسعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم اثر سلبي على الادخار العائلي للدول الصناعية في حين لم يكن لهما اي تاثير على الادخار العائلي في الدول النامية، وأن الثروة والادخار الاجنبي ونسبة الاعالة لا علاقة لها بالادخار العائلي في الدول الصناعية ،بينما كان للدخل ونسبة الاعالة اثر سلبي على الادخار العائلي في الدول النامية .

٩- وفي دراسة اخرى للباحثين (Cohn and Kolluri 2001)[٢] ركزا فيها على محددات الادخار الاسري لسبع دول هي (كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة) المتمثلة في الدخل الاسري والفردي وسعر الفائدة الحقيقي والادخار الحكومي ومساهمات الضمان الاجتماعي ومعدل التضخم. وتم جمع بيانات السلاسل الزمنية عن الادخار الاسري للفترة (١٩٦٠-١٩٩٩) لمعظم هذه الدول وتم بناء نموذجين لدالة الادخار العائلي الخطية البسيطة احدهما بالقيمة الاسمية والآخر بالقيمة الحقيقية، وتم تقدير معلمات النموذجين باستخدم طريقة المربعت

---

١ **Muradoglu G. and Tas;in F., Differences in Household Saving Behavior: Evidence from Industrial and Developing Countries, The Development Economics, June 1996.**

٢ **Cohin R. A. and Kulluri B. R., Determinants of Household Saving in G – 7 Countries, July , 2003 .**

الصغرى العادية (OLS). واظهرت النتائج ان لسعر الفائدة الحقيقي اثر ايجابي على الادخار العائلي لمعظم هذه الدول، أما الادخار الحكومي ومساهمات الضمان الاجتماعي فكان لها اثر سلبي على الادخار الاسري وذات دلالة احصائية.

١٠- وفي دراسة ل (Pindyck and Rubinfeld 2002)[١] استعرضت أهم العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في تفسير السلوك الادخار الاسري في تايوان، وركزت على معدل نمو الدخل الاسري الحقيقي ومستوى الدخل الاسري المتاح ونسبة الاعالة ومعدل البطالة والتضخم وسعر الفائدة الحقيقي ومدفوعات الضمان الاجتماعي والادخار الحكومي وادخار قطاع الاعمال والثروة والديون المترتبة على القطاع العائلي من مختلف المؤسسات المصرفية، وخلصت الدراسة إلى أن كل من نسبة الاعالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي والادخار الحكومي ذات دلالة احصائية ولها اثر سلبي على الادخار الاسري، في حين كان لسعر الفائدة الحقيقي اثر ايجابي على الادخارالاسري ، أما معدل البطالة وادخار قطاع الاعمال ومعدل التضخم والثروة فلم تكن ذات دلالة احصائية.

من خلال استعراضنا للدراسات العربية وخاصة تلك التي اجريت في الاردن، نلاحظ أن معظمها ركز على الادخار الاجمالي أو الادخار الخاص هذا بالاضافة إلى عدم ادخال متغيرات اقتصادية أكثر بحيث تجعل الدراسة اكثر شمولية .لهذا السبب وفي هذه الدراسة سيتم اخذ الادخار الاسري كجزء من الادخار الخاص الذي هو جزء من الادخار الاجمالي، والقيام بدراسة وتحليل أثر العوامل الاقتصادية عليه حيث سيتم ادخال متغيرات عدة لمعرفة اكثرها تأثيراً على الادخار الاسري في الاردن من أجل انتهاج سياسات اقتصادية كانت أم اجتماعية تؤدي بالارتفاع في معدلات الادخار الاسري وتشجيعه لتمويل عملية التنمية.

---

١ **Pinduck R. S. and Rubinfeld D. L. , Determinants of Household Saving in Taiwan,The Journal of Development Studies, june ,2003 .**

٢-٧ النموذج القياسي المستخدم

بعد الاطلاع على الادبيات والدراسات السابقة الوصفية والتطبيقية فقد تم استخدام العوامل التالية كمتغيرات محددة للادخار الاسري:

١- مستوى الدخل الأسري المتاح بالأسعار الثابتة (Yd):

إن نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر في أي دولة ولا سيما في الدول النامية يجدون من المستحيل أن يقوموا بالادخار الحالي من اجل الاستهلاك في المستقبل. وحتى لو كان القطاع العائلي ينتمي إلى الفئات ذات الدخل الأعلى فإنهم يستطيعوا بشكل فعال أن ينظموا مستوى استهلاكهم خلال فترة حياتهم فقط إذا استطاعوا القيام بالاقتراض والإقراض الحر في ظل قيد الميزانية والمدى الذي يكون فيه القطاع العائلي مقيد بميزانية دخله هو عندما يكون غير قادر على الاقتراض مقابل دخله المستقبلي. والسلوك الاستهلاكي عندها قد يكون مرتبطا بالدخل الحالي (الذي يحدد القدرة على الادخار) أكثر من دخل فترة الحياة. لذلك فان مستوى الدخل المتاح مهم في تحديد السلوك الادخاري. لهذه الأسباب سوف يشمل النموذج الدخل الأسري المتاح كمتغير مستقل .حيث سيتم احتساب الدخل الأسري المتاح بالأسعار الجارية مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك للحصول على الدخل المتاح بالأسعار الثابتة (الحقيقة) لاستبعاد اثر التضخم على اعتبار أن سنة ١٩٩٤ هي سنة الأساس.

وقد تم اختبار علاقة الدخل المتاح في دراسات تطبيقية عديدة مثل دراسة سيدر(Snyder,1999) [١] عن السلوك الادخاري الاسري في الدول النامية .وفيه ادخل الدخل الاسري المتاح ومعدل النمو فيه بالاضافة الى متغيرات اخرى،واظهرت دراسته ان للدخل المتاح ومعدل النمو اثرا ايجابيا على الادخار الاسري في تلك الدول .

---

١ **Donald W. Snyder , Econometric Studies of Household Saving in Developing Countries: ASurvey , Journal of Development Studies , vol 15 , 1999 .**

٣- معدل التضخم(INF)

ليس ثمة اتفاق حول تأثير محدد للتضخم او المستوى العام للاسعار على الادخار، ويعود السبب في ذلك الى ان الاثر غير المباشر للتضخم على الادخاركمحصلة للآثار السلبية والايجابية لعدد من العوامل والمتغيرات، اهمها تركيبة السلع المستهلكة (المعمرة وغير المعمرة)، وعرض الموجودات النقدية وغير النقدية ومدى اثر التضخم في قيمتها الحقيقية، وكذلك اسعار الفائدة[١] .

ومن الدراسات التي اختبرت علاقة معدل التضخم بالادخار الاسري دراسة هيلسينكي (Helsinki , 1984)[٢] عن اثر التضخم والتضخم المتوقع على الادخار الاسري لخمس دول متقدمة وهي استراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا. حيث كان لمعدل التضخم الاثر الايجابي والمعنوي على الادخار الاسري في كل من استراليا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ،بينما اظهر الاثر السلبي في اليابان .

٣- عدد البنوك التجارية العاملة وفروعها(BN)

يعتبر تطور الجهاز المصرفي من العوامل المهمة المؤثرة على حجم الادخار العائلي من الناحية النظرية،اذ ان انتشار القنوات الادخارية يعمل على تشجيع الادخاروتنميته، ولهذا قمنا بادخال اعداد البنوك العاملة في المملكة لكي يعكس هذا الجانب المهم من الدراسة. ومن الدراسات التي اختبرت علاقة عدد البنوك بالادخار الاسري دراسة (المشعل، والحقباني ، ١٩٩٩)[٣] ،في المملكة العربية السعودية، وفيها تبين ان لعدد البنوك العاملة اثر ايجابي على الادخار الاسري الا انه لم يكن معنوي وربما يعود السبب في ذلك الى تحريم الاسلام للفائدة والخوف من الوقوع في الحرام .

---

١ **Diwan , R.K , " The Effect of Prices on Savings" , Economic Development and Caltural Change , April 1968 .**

٢ **Viren M. Helsinki , Inflation,Relative Prices and Household Saving Behavior, empirical economics , Vol . 9, 1984 .**

٣ المشعل : خالد، الحقباني: فالح، مرجع سابق .

٤- ضريبة الدخل (T_i)

اكدت النظريات الحديثة للاستهلاك ان الافراد يقومون بالادخار بسبب العديد من الحوافز،اما لمواجهة الاختلالات في الدخل او الصحة، او لشراء السلع المعمرة والمساكن، او لتجميع الثروة. ويتأثرقرار الافراد بالسياسات الحكومية في جميع الدول. والاهداف الحكومية لا ترمي فقط الى التأثير على المستوى الكلي للادخار، وانما ايضا على كيفية استخدام وتخصيص هذه المدخرات. فزيادة مستوى المدخرات الاجمالية يعتبر طريقة فعالة وناجحة في زيادة الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي. فالعديد من الصور المختلفة للتدخل الحكومي تهدف الى زيادة مستوى الادخار، الا انها تترك القرار النهائي للافراد في تخصيص الادخار. لكن في حالات اخرى يعمل التدخل الحكومي على التأثير على ادخار الافراد بطرق محددة او لأهداف محددة. والمثال على ذلك مساهمات الضمان الاجتماعي التي تقتطع من دخول الافراد من اجل توفير دخل للافراد في سن التقاعد، وصناديق الاسكان وغيرها [1].

ولعل من اهم صور الادخار التي تؤثرعلى الافراد هي الضرائب المباشرة او غير المباشرة. وسوف نتناول ضريبة الدخل كاحد مكونات الضرائب المباشرة واثرها على الادخار الاسري. فمن الناحية النظرية فان اثر الضريبة على الدخل يتمثل بتخفيض الادخار في المدى الذي تكون فيه الضرائب مفروضة، واذا كانت هذه الضرائب متوقعة الحصول في المستقبل فان اثر الدخل لهذه الضريبة سوف يزداد. اما اثر الاحلال لضريبة الدخل على قرار الادخار يسبب زيادة فائضة في العبء، لأن الاسرة تختار الوقت غير المناسب للاستهلاك. وبعض الاختبارات تفسر هذا العبء الفائض بسبب فرض ضريبة على عائد الادخار اكبر من العائد على هذا الادخار. ايضا فان فرض ضريبة على الفوائد او الارباح الموزعة سوف يخفض العائد على الادخار

---

[١] Jappelli T. and Pistaferri L. , Tax Incentives For Household Saving And Borrowing, Wordbank.org/DEC/Resources/23654 ., April 8-9 , 2002.

ويرفع السعر النسبي للاستهلاك المستقبلي مقارنة بالاستهلاك الحالي [1]. ومن الدراسات التي اختبرت اثر الضرائب على الادخار الشخصي في الدول النامية دراسة (الجومرد، ١٩٩٠) في الدول النامية مع الاشارة الى الاقتصاد العراقي. حيث تبين ان للضرائب اثرا سلبيا على الادخار الشخصي في الدول النامية والعراق [2].

النموذج القياسي:

جرت هناك دراسات اقتصادية عدة، هدفت في مجملها الى تقدير دالة الادخار بمختلف اشكاله، فمثلا دراسة كلاوس (Klaus) [3] الذي قدر دالة الادخار الاسري لعينة من الدول النامية، وذلك لمعرفة استجابة نسبة الادخار الاسري من الدخل في تلك الدولبعض المتغيرات الاقتصادية وهي، معدل دخل الفرد، والنمو في معدل دخل الفرد، الاعانات المصرفية للاسر والافراد ، معدل التضخم، معدل الاعالة، معدل التحضر، اضافة الى عرض النقد. وقام باستخدام دالة الادخار الاسري الخطية البسيطة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) .

وحيث ان اغلب الدراسات العالمية سواء اجريت في الدول النامية او الدول المتقدمة قد استخدمت الصيغة الخطية البسيطة وتوظيف طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج. وبناءا على ذلك فان النموذج المستخدم في هذه الدراسة سيكون على الصيغة الخطية البسيطة، واستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلماته، هذا في حال كانت متغيرات الدراسة مستقرة في المستوى (Level) وعلى النحو التالي :

١

The Effect of the Income Tax on Household Saving , www.Econ washington.edu/user / brucen/451 spo4/outlines/7) .

٢ **الجومرد: اثيل ، مرجع سابق .**

٣

Klaus , S . H , " Household Saving in Developing Countries" , First Cross – Country Evidence, *The World Bank Economic Revied* , Vol 6 , No 3 , 1992 .

$$S_h = f(Y_d, T_i, INF, BN)$$

or

$$S_h = \alpha_0 + \alpha_1 Y_d + \alpha_2 T_i + \alpha_3 INF + \alpha_4 BN + \acute{\varepsilon}t$$

كما ذكرنا سابقا سيتم إجراء اختبار مدى استقرار (stationary) المتغيرات عبر الزمن وذلك باستخدام طريقة unit – root test ، وبحالة عدم استقرار البيانات في المستوى (Level) سيتم إجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration) بين الادخار الأسري والمتغير غير المستقر، حيث يستخدم هذه الاختبار عندما يتم حساب دالة انحدار لسلسلة غير مستقرة على سلسلة أخرى غير مستقرة لان الدالة تكون مزيفة ولا تعطي النتائج الدقيقة وبهذا فان استخدام t –Test سوف لن يكون معقولا. أما إذا كان هناك تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين عندها يمكن اعتبار النموذج صحيح. وسيتم إجراء هذا الاختبار باستخدام Engle -Grange Test والذي يجب أن يكون حد الخطأ مستقرا.ووجود التكامل المشترك بين أي متغيرين يبين العلاقة طويلة الأجل المتوازنة بينهما.

الفصل الثالث

الإدخار في الأردن للفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٤)

٣-١ مقدمة:

الاردن دولة من الدول النامية التي تتميز بضعف المدخرات، مما يؤثر سلبا في نوعية وكمية الاستثمارات الوطنية. ولهذا فانه يسعى الى زيادة المدخرات لتحقيق التنمية الاقتصادية. وتبنى الاردن فكرة تقليل الاعتماد على المصادر الخارجية لاول مرة في بداية عقد الستينات، عندما توقفت المساعدات والمنح الخارجية، والتي ادت فيما بعدالى توقيف العمل بالخطة الخمسية (١٩٦٣-١٩٦٧) واستبدالها ببرنامج السنوات السبع (١٩٦٤-١٩٧٠) . ولكن سرعان ما تم التخلي عن هذا التوجه في الخطط التنموية اللاحقة[١] .

ويعد التوجه نحو زيادة الاعتماد على المصادر المحلية في تنفيذ خطط التنمية كوسيلة مثلى للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة المقرضة، وحرية اتخاذ القرار والتخفيف من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية، والافراط في الانفاق الاستهلاكي التفاخري، والتخلص من العوامل التي تعمل على زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني، والتوجه نحو الاستخدام الافضل للموارد المتاحة .

ولهذا فان هذا الفصل يستعرض حجم وطبيعة المدخرات الاردنية، وتحليل الفجوات الادخارية .

---

١ مساعدة، مصطفى ، اهمية المدخرات الوطنية في الاقتصاد الاردني ، رسالة ماجستير – الجامعة الاردنية، ١٩٩٠، ص(٤٦) .

٣-٢ المدخرات الاردنية حسب طبيعتها

٣-٢-١ المدخرات المحلية

تمثل المدخرات المحلية الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بسعر السوق والانفاق الاستهلاكي الكلي (العام والخاص) . وبالنظر الى الجدول رقم(١) يتبين ان الادخار المحلي الاردني كان سالبا منذ بداية فترة الدراسة عام ١٩٧٦ وحتى عام ١٩٨٧. بمعنى آخر ان قيمة الاستهلاك الكلي اكبر من قيمة الناتج المحلي الاجمالي السنوي، حيث استمر بالتزايد بالقيم السالبة وذلك لارتفاع معدلات النمو في الاستهلاك الكلي عن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي. وقد بلغ الادخار المحلي ما مقداره (٧٥,٤-) مليون دينار اردني عام ١٩٧٦ واستمر في التزايد السلبي ليصل الى (٣٠٦,٤-) مليون دينار عام ١٩٨٥، ثم انخفض ليصل الى (٤٧,٧-) مليون دينار عام ١٩٨٧ . مما يعني ان نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي قد وصلت الى اعلى من ١٠٠%، مما يدل على قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي . الا انه وبعد عام ١٩٨٧ بدأت قيم الادخار المحلي بالتحسن لتبلغ قيما موجبة ولكنها متذبذبة ارتفاعا وانخفاضا . ففي عام ١٩٨٩ وصلت مبالغ الادخار المحلي الى (١١٨,٦) مليون دينار، لكنها سرعان ما انخفضت وبشكل حاد لتصل الى (٢٨,١) مليون دينار في السنة التي تلتها . بعدها اخذت بالتحسن الطفيف لتصل الى (٥٤) مليون دينار عام ١٩٩٢ ،ويمكن ان يعزى ذلك الى ازمة الخليج وما رافقها من انعكاسات سلبية في حينه على الاقتصاد الاردني .

ولكن بعد ازمة الخليج الاولى وعلى اثر تبني الاردن برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي، نلاحظ ان الادخار المحلي نما بشكل ملحوظ ليصل الى اكثر من اربعة اضعاف في عام ١٩٩٣ عنه في عام ١٩٩٢، اضافة الى ان هذه الفترة شهدت استعادة مدخرات الاردنيين العائدين من الكويت. ووصل ايضا الى (٤٣٧) و (٥٥٧,٤) مليون دينار في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ على التوالي. ولكن في نهاية ذلك العقد شهد الادخار المحلي انخفاضا ملموسا حيث وصل الى (١٣١) مليون دينار عام ١٩٩٨ . ويتبين من الجدول ان هناك تزايدا مستمرا في مستوى الاستهلاك الكلي على

مدى سنوات الدراسة ،وخاصة الاستهلاك الخاص الذي يشكل ما يقارب ٧٥% من الاستهلاك الكلي . واستمر الادخار المحلي في الانخفاض ليبلغ القيم السالبة من جديد ووصل الى (٢٧٥,٢-) و (٢٧٧,٤-) و (٤١,٤-) مليون دينار للاعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على التوالي، وعاد الى الانخفاض في العام التالي ليصل الى (-١٤,٤) مليون دينار لكنه ما لبث ان ارتفع عشرات الاضعاف في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ (-٢٤٣) مليون دينار، مما يدل على وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد الاردني المحلي، وتتمثل في عدم امكانية الناتج المحلي من تغطية الطلب المحلي،مما يجعله عرضة للتأثر بالعوامل الخارجية، لأن الاقتصاد الاردني يعتمد على قاعدة انتاجية ضيقة، وان اغلب القطاعات الخدمية هي التي تساهم بالجزء الاكبر من الانتاج[١] .

[١] مساعدة: مصطفى ، مرجع سابق، ص ٤٨ .

جدول رقم (١)
الادخار المحلي في المملكة الاردنية الهاشمية
للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي(١)	الاستهلاك الكلي(٢)	الادخار المحلي ٣=١-٢
١٩٧٦	٥٦٧,٣	٦٤٢,٧	٧٥,٤-
١٩٧٧	٦٩٠,٤	٧٥٦,٢	٦٥,٨-
١٩٧٨	٧٩٥,٤	٩٠١,١	١٠٥,٧-
١٩٧٩	٩٨٢,٥	١١٨٣,٦	٢٠١,١-
١٩٨٠	١١٦٤,٨	١٢٥٥	٩٠,٢-
١٩٨١	١٤٤٨,٧	١٥٧٧,٢	١٢٨,٥-
١٩٨٢	١٦٤٩,٩	١٨٨٤,٦	٢٣٤,٧-
١٩٨٣	١٧٨٦,٦	٢٠١٠,٤	٢٢٣,٨-
١٩٨٤	١٩٠٩,٧	٢١١١,٣	٢٠١,٦-
١٩٨٥	١٩٧٠,٥	٢٢٧٦,٩	٣٠٦,٤
١٩٨٦	٢٢٤٠,٥	٢٣٦١,٥	١٢١-
١٩٨٧	٢٢٨٦,٧	٢٣٣٤,٤	٤٧,٧-
١٩٨٨	٢٣٤٩,٥	٢٣١٦	٣٣,٥
١٩٨٩	٢٤٢٥,٤	٢٣٠٦,٨	١١٨,٦
١٩٩٠	٢٧٦٠,٩	٢٧٣٢,٨	٢٨,١
١٩٩١	٢٩٥٨	٢٨٨٤,٥	٧٣,٥
١٩٩٢	٣٦١٠,٥	٣٥٥٦,٥	٥٤
١٩٩٣	٣٨٨٤,٣	٣٦٥١,١	٢٣٣,٢
١٩٩٤	٤٣٥٨,٣	٣٩٢١,٣	٤٣٧
١٩٩٥	٤٧١٤,٧	٤١٥٧,٣	٥٥٧,٤
١٩٩٦	٤٩١٢,٢	٤٦٥٥,٦	٢٥٦,٦
١٩٩٧	٥١٣٧,٥	٤٩٥٩,٦	١٧٧,٩
١٩٩٨	٥٦٠٩,٨	٥٤٧٨,٨	١٣١
١٩٩٩	٥٧٦٧,٣	٥٥٥٤,٥	٢١٢,٨
٢٠٠٠	٥٩٨٩,١	٦٢٦٤,٣	٢٧٥,٢-
٢٠٠١	٦٣٣٩	٦٦١٢,٤	٢٧٧,٤-
٢٠٠٢	٦٦٩٨,٨	٦٧٤٠,٢	٤١,٤-
٢٠٠٣	٧٢٢٨,٧	٧٢٤٣,٤	١٤,٧-
٢٠٠٤	٨٠٨١,٣	٨٣٢٤,٣	٢٤٣-

المصدر :البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤- ٢٠٠، تشرين الاول، ٢٠٠٤.

جدول رقم (٢)
نسبة الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك الكلي في المملكة الاردنية الهاشمية للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

(مليون دينار)

السنة	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الكلي	نسبة الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك الكلي %
١٩٧٦	٤٥٢,٦	٦٤٢,٧	٠,٧٠
١٩٧٧	٥٦٩	٧٥٦,٢	٠,٧٥
١٩٧٨	٦٦٦,٧	٩٠١,١	٠,٧٣
١٩٧٩	٨٤٦,٥	١١٨٣,٦	٠,٧١
١٩٨٠	٩١٤,٨	١٢٥٥	٠,٧٢
١٩٨١	١١٢٠,٨	١٥٧٧,٢	٠,٧١
١٩٨٢	١٤٠٦,٧	١٨٨٤,٦	٠,٧٤
١٩٨٣	١٥٣٧	٢٠١٠,٤	٠,٧٦
١٩٨٤	١٥٧٦,٧	٢١١١,٣	٠,٧٤
١٩٨٥	١٧٤٥,٢	٢٢٧٦,٩	٠,٧٦
١٩٨٦	١٧٩٥	٢٣٦١,٥	٠,٧٦
١٩٨٧	١٧٤٧,٧	٢٣٣٤,٤	٠,٧٥
١٩٨٨	١٧١١,٧	٢٣١٦	٠,٧٤
١٩٨٩	١٦٨٨	٢٣٠٦,٨	٠,٧٣
١٩٩٠	٢٠٦٨,٩	٢٧٣٢,٨	٠,٧٦
١٩٩١	٢١٤٢,٥	٢٨٨٤,٥	٠,٧٤
١٩٩٢	٢٧٦٥,٩	٣٥٥٦,٥	٠,٧٨
١٩٩٣	٢٧٩٣,٢	٣٦٥١,١	٠,٧٦
١٩٩٤	٢٩٣٥,٧	٣٩٢١,٣	٠,٧٥
١٩٩٥	٣٠٤٦	٤١٥٧,٣	٠,٧٣
١٩٩٦	٣٤٥١,٥	٤٦٥٥,٦	٠,٧٤
١٩٩٧	٢٦٤٧,١	٤٩٥٩,٦	٠,٧٣
١٩٩٨	٤١١١,٨	٥٤٧٨,٨	٠,٧٥
١٩٩٩	٤١٦٧,٨	٥٥٥٤,٥	٠,٧٥
٢٠٠٠	٤٧٤٢,٧	٦٢٦٤,٣	٠,٧٥
٢٠٠١	٥١٥٨	٦٦١٦,٤	٠,٧٨
٢٠٠٢	٥١٩٨,٦	٦٧٤٠,٢	٠,٧٧
٢٠٠٣	٥٥٦٧,٤	٧٢٤٣,٤	٠,٧٦
٢٠٠٤	٦٦٠١,٢	٨٣٢٤,٣	٠,٧٩

المصدر :البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤-٢٠٠٣، تشرين الاول، ٢٠٠٤ .

٣-٢-٢ المدخرات الوطنية

وتمثل الفرق بين الناتج القومي الاجمالي (GNP) بسعر السوق الجاري والانفاق الاستهلاكي الكلي . والتي تبين حساباته مدخرات وطنية اقل سالبية من المدخرات المحلية، وذلك لان مفهوم الناتج القومي الاجمالي يشتمل على عناصر اضافية كصافي الدخل من الاستثمار في الخارج، وصافي حوالات العاملين بالخارج والتي تم اضافتها الى الناتج المحلي الاجمالي .

ونلاحظ ان نسبة الانفاق الاستهلاكي الكلي الى الناتج القومي الاجمالي تتراوح ما بين (١٠٢-١١٧%) خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ ، ثم شهدت انخفاضا ملحوظا لتصل الى ٩٠% عام ١٩٩٥ وعادت الى الارتفاع لتصل الى ٩٧% للاعوام ١٩٩٦ ١٩٩٧ ١٩٩٨ و١٠٢% للاعوام ٢٠٠٠و ٢٠٠١ . وتبين لنا قيم الادخار الوطني انه اتبع في حركته ما بين القيم السالبة في غالبية السنوات خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٢ والقيم الموجبة المتقلبة بين عام وآخر خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٩ تبعا للتغير الحاصل في مقدار صافي الدخل من الاستثمار في الخارج وصافي حوالات العاملين ونسبتها الى الناتج القومي الاجمالي[١] . حيث بلغ ادنى مستوى للادخار الوطني عام ١٩٩٣ ما مقداره (٨٤,١) مليون دينار ثم ليقفز الى (٤٤٠,٦) مليون دينار عام ١٩٩٥ وبعد ذلك شهد انخفاضا ملموسا ووصل الى (١٢٥,٢) مليون دينار عام ١٩٩٨، وارتفع مرة اخرى الى (٢٠٤,١) مليون دينار عام ١٩٩٩، اما في الاعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠١ فقد تراجع ليبلغ (١٧٩,٧-) و (١٤٤,٧-) مليون دينار على التوالي. وبعد ذلك طرأ تحسن ملموس على حجم المدخرات الوطنية لتبلغ القيم الموجبة (٣٧,٦) (٤٤,١) مليون دينار للاعوام ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي، حيث كان الناتج القومي الاجمالي ينمو بمعدل (٤٧%) اكبر من معدل نمو الاستهلاك الكلي (١٨%). اما في عام ٢٠٠٤ فقد عادت الى الانخفاض وبالقيمة السالبة (-٢٢,٤) مليون دينار .

---

[١] مساعدة مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

اما نسبة صافي مجموع الدخل من الاستثمار في الخارج وحوالات العاملين، فقد بقيت تشكل نسبة ضئيلة الى اجمالي الناتج القومي على امتداد فترة الدراسة، حيث سجلت اعلى نسبة لها في عام ١٩٧٦ بحوالي (٢٣%) . وبعد عام ١٩٨٤تراجعت هذه النسبة تراجعا ملموسا لتبلغ (٧%) و (٦%) في بعض الاعوام، ويعود ذلك الى ان صافي دخل الاستثمار من الخارج اخذ بالانخفاض الحاد ليبلغ القيم السالبة طوال الفترة ١٩٨٤-٢٠٠١ حيث سجل ادنى مستوى له بحوالي ٢٦٧,٢- مليون دينار عام ١٩٩٠، وادنى قيمة سالبة له (4.8-)مليون دينار عام ٢٠٠٤.

جدول رقم (٣)
المدخرات الوطنية في المملكة الاردنية الهاشمية
للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

السنة	الناتج القومي الاجمالي (GNP)	الاستهلاك الكلي	الادخار الوطني	نسبة الاستهلاك الكلي الى GNP%	صافي الدخل من الاستثمار في الخارج	صافي الدخل من الاستمار وحوالات العاملين	نسبة صافي الدخل من الاستثمار وحوالات العاملين الى GNP %
١٩٧٦	٥٨٩,٣	٦٤٢,٧	٥٣,٤-	١,٠٩	٨,٣	١٣٧,٩	٠,٢٣
١٩٧٧	٧١٢,٣	٧٥٦,٢	٤٣,٩-	١,٠٦	٧,٤	١٤٧,٢	٠,٢٠
١٩٧٨	٨١٨,٥	٩٠١,١	٨٢,٦-	١,١	٨,٥	١٤٧,٩	٠,١٨
١٩٧٩	١٠٠٩,٧	١١٨٣,٦	١٧٣,٩-	١,١٧	١١	١٦٧,٤	٠,١٦
١٩٨٠	١١٩٨,٢	١٢٥٥	٥٦,٨-	١,٠٤	١٤,٢	٢٠٤,٩	٠,١٧
١٩٨١	١٥٠٦,٢	١٥٧٧,٢	٧١-	١,٠٤	٢٨,٦	٣١٧,٥	٠,٢١
١٩٨٢	١٧١٤,٣	١٨٨٤,٦	١٧٠,٣-	١,٠٩	٣٢,٧	٣٥٢,٢	٠,٢٠
١٩٨٣	١٨٣٥,٨	٢٠١٠,٤	١٧٤,٦-	١,٠٩	١٦,٦	٣٤٦,٧	٠,١٨
١٩٨٤	١٩٢٣,٣	٢١١١,٣	١٨٨-	١,٠٩	٢٣,٣-	٣٥٤,٢	٠,١٣
١٩٨٥	١٩٦٥,٨	٢٢٧٦,٩	٣١١,١-	١,١٥	٣٥-	٢٧٤,٩	٠,١٣
١٩٨٦	٢٢٢٣,٢	٢٣٦١,٥	١٣٨,٣-	١,٠٦	٤٩,٥-	٢٧٨,٥	٠,١٢
١٩٨٧	٢٢٣٦,٥	٢٣٣٤,٤	٩٧,٩-	١,٠٤	٧٤,٧-	١٨٠,٦	٠,٠٨
١٩٨٨	٢٢٦١	٢٣١٦	٥٥-	١,٠٢	١١٥,٤-	١٦٣,١	٠,٠٧
١٩٨٩	٢٢٣٤	٢٣٠٦,٨	٧٢,٨-	١,٠٣	١١١,٩-	١٩٤,٤	٠,٠٨
١٩٩٠	٢٥٢١,٤	٢٧٣٢,٨	٢١١,٤-	١,٠٨	٢٦٧,٢-	١٧,٨	٠,٠٠٧
١٩٩١	٢٧٣٦,٩	٢٨٨٤,٥	١٤٧,٦-	١,٠٥	٢٤٦,٨-	١٧,٩	٠,٠٠٦
١٩٩٢	٣٤٢٤,٣	٣٥٥٦,٥	١٣٢,٢-	١,٠٣	٢٣٦,٦-	٢٧٨	٠,٠٨
١٩٩٣	٣٧٣٥,٢	٣٦٥١,١	٨٤,١	٠,٩٧	٢١٤,٨-	٤٥١,٨	٠,١٢
١٩٩٤	٤٢٠٦,٩	٣٩٢١,٣	٢٨٥,٦	٠,٩٣	٢٢٠,١-	٤٧٨,٦	٠,١١
١٩٩٥	٤٥٩٧,٩	٤١٥٧,٣	٤٤٠,٦	٠,٩٠	١٩٥,١-	٦٠١,٦	٠,١٣
١٩٩٦	٤٧٩٩,٩	٤٦٥٥,٦	١٤٤,٣	٠,٩٦	٢١٣,٤-	٨١٠,٦	٠,١٦
١٩٩٧	٥٠٩٠,١	٤٩٥٩,٦	١٣٠,٥	٠,٩٦	١٤٨-	٨٨٣,٧	٠,١٧
١٩٩٨	٥٦٠٤	٥٤٧٨,٨	١٢٥,٢	٠,٩٧	٩٧,٩-	٨٤٩,١	٠,١٥
١٩٩٩	٥٧٥٨,٦	٥٥٥٤,٥	٢٠٤,١	٠,٩٦	١٠٩,٦-	٩٢٥,٦	٠,١٦
٢٠٠٠	٦٠٨٤,٦	٦٢٦٤,٣	١٧٩,٧-	١,٠٢	١٨,٨-	١١٤٩,٤	٠,١٨
٢٠٠١	٦٤٧١,٧	٦٦١٦,٤	١٤٤,٧-	١,٠٢	٦,٤	١٢٩٥,٤	٠,٢
٢٠٠٢	٦٧٧٧,٨	٦٧٤٠,٢	٣٧,٦	٠,٩٩	٥٥,٩-	١٣٢٠,٣	٠,١٩
٢٠٠٣	٧٢٨٧,٥	٧٢٤٣,٤	٤٤,١	٠,٩٩	٥٣,٢-	١٤٢٤,٣	٠,١٩
٢٠٠٤	٨٣٠١,٧	٨٣٢٤,٣	٢٢,٦-	١,٠٠٢	٤,٨-	١٤٥٤,٨	٠,١٧

المصدر : البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية، ١٩٦٤-٢٠٠٣، تشرين الاول، ٢٠٠٤ .

٣-٢-٣ المدخرات القومية او المتاحة الصافية

وتمثل الفرق بين الدخل القومي المتاح والانفاق الاستهلاكي الكلي . والدخل القومي المتاح يمثل الناتج القومي الاجمالي مضافا اليه صافي التحويلات الجارية من العالم الخارجي مطروحا منه اهتلاك راس المال. وكما هو معروف فان المدخرات القومية ضرورية جدالعملية التنمية، لانها السبيل المفضل لتمويل الاستثمارات.ومن هنا تبرز اهمية حشد المدخرات القومية من اجل النهوض بمستوى الاداء الاقتصادي .

ونلاحظ من الجدول رقم (٤) ان المدخرات القومية قد حققت قيما موجبة على امتداد فترة الدراسة . فنتيجة لزيادة اسعار النفط خلال السبعينات وتحسن الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية وزيادة حجم المساعدات والقروض الممنوحة للمملكة آنذاك، ازداد الناتج القومي الاجمالي من (٥٨٩,٣) مليون دينار عام ١٩٧٦ الى (١٨٣٥,٨) مليون دينار عام ١٩٨٣، اي بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ١٨,٥٩% وخلال نفس الفترة كانت المدخرات القومية تنمو بمعدل سنوي مركب مقداره ١٣,٨١% . اما في بداية الثمانينات فقد تاثرت المدخرات القومية الاردنية بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في دول الخليج وانخفضت فيها المدخرات القومية من (٢٢٩,٩) مليون دينار عام ١٩٨٣ الى (٤٧,٥) مليون دينار عام ١٩٨٤ اي بمعدل سنوي مركب متناقص مقداره ٥٤,٥٤% . واستمرت الاوضاع في التدهور ففي صيف عام ١٩٨٥ هبطت اسعار النفط مرة اخرى ولكن بشكل حاد ووصل سعر البرميل الى ١٠ دولارات، وانعكس ذلك على الاقتصاد الاردني مما ادى الى انخفاض الطلب على العمالة وارتفعت معدلات البطالة نتيجة لذلك. ايضا حدث انخفاض حاد في حجم المساعدات المقدمة للاردن، مما اضطر الى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي،حيث وصل رصيد القروض الخارجية القائم عام ١٩٨٨ الى حوالي ٧,٢ مليار دولار.[1] وقامت الحكومة بمعالجة هذه الاختلالات من خلال تبنيها برنامجا للتصحيح الاقتصادي مقدما من صندوق النقد الدولي للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ الا انه

[1] دلالعة، يحي، المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة اليرموك، ١٩٩٨ ،ص (٦٣) .

وعلى اثر حرب الخليج تاخر العمل بهذا البرنامج وتم اعتماد برنامج للتصحيح الاقتصادي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٨ الذي هدف الى معالجة الكثير من القضايا الاقتصادية من بينها ترشيد الاستهلاك وتنمية المدخرات. ولكن تم اجراء احدى الدراسات لبيان اثر برنامج التصحيح الاقتصادي على المدخرات القومية، واظهرت النتائج ان نسبة المدخرات القومية الى الدخل المتاح لم تتاثر بعملية التصحيح[١].

يمكن القول ان مستوى المدخرات القومية في الاردن يعتبر ضعيفا، حيث بلغت نسبة الادخار القومي الى الدخل المتاح ٢% عام ١٩٨٥ و١٢% عام ٢٠٠٢ وهي بلا شك نسبة منخفضة وغير كافية لتغطية الاستثمارات المحلية . اما نسبة الادخار القومي الى الناتج القومي الاجمالي فقد بلغت بالمتوسط خلال فترة الدراسة (١٣,٩%) ، وهي نسبة منخفضة جدا .

[٢] دلالعة، يحي ، مرجع سابق ، ص(٦٣) .

جدول رقم(٤)

المدخرات القومية الاردنية

للفترة ١٩٧٦- ٢٠٠٤

(مليون دينار)

السنة	الناتج القومي الاجمالي (GNP)	التحويلات الجارية	اهتلاك راس المال الثابت	الدخل المتاح	الاستهلاك الكلي	الادخار القومي	نسبة الادخار القومي الى (GNP) %
١٩٧٦	٥٨٩,٣	١٩١,٨	٤٤,٦	٧٣٦,٥	٦٤٢,٧	٩٣,٨	٠,١٥
١٩٧٧	٧١٢,٣	٢٦٥	٥١,٩	٩٢٥,٤	٧٥٦,٢	١٦٩,٢	٠,٢٣
١٩٧٨	٨١٨,٥	٢٥٤,٤	٥٨,٤	١٠١٤,٥	٩٠١,١	١١٣,٤	٠,١٣
١٩٧٩	١٠٠٩,٧	٤٤٢,٨	٧٧,٦	١٣٧٤,٩	١١٨٣,٦	١٩١,٣	٠,١٩
١٩٨٠	١١٩٨,٢	٤٥٣	٩٥,٩	١٥٥٥,٣	١٢٥٥	٣٠٠,٣	٠,٢٥
١٩٨١	١٥٦٠,٢	٦١٥,٩	١٢٣,٦	١٩٩٨,٥	١٥٧٧,٢	٤٢١,٣	٠,٢٧
١٩٨٢	١٧١٤,٣	٦١١,٧	١٥٧,٥	٢١٦٨,٥	١٨٨٤,٦	٢٨٣,٩	٠,١٦
١٩٨٣	١٨٣٥,٨	٥٨٣,١	١٧٨,٦	٢٢٤٠,٣	٢٠١٠,٤	٢٢٩,٩	٠,١٢
١٩٨٤	١٩٢٣,٣	٥٧٤,٧	١٩٩,٤	٢٢٩٨,٦	٢١١١,٣	١٨٧,٣	٠,٠٩
١٩٨٥	١٩٦٥,٨	٥٦٥,١	٢٠٦,٥	٢٣٢٤,٤	٢٢٧٦,٩	٤٧,٥	٠,٠٢
١٩٨٦	٢٢٢٣,٢	٥١٨,٣	١٩٧,٣	٢٥٤٤,٢	٢٣٦١,٥	١٨٢,٧	٠,٠٨
١٩٨٧	٢٢٣٦,٥	٤١٦,٥	٢٠٣,٣	٢٤٤٩,٧	٢٣٣٤,٤	١١٥,٣	٠,٠٥
١٩٨٨	٢٢٦١	٤٧٣,٩	٢٢٠,٧	٢٥١٤,٢	٢٣١٦	١٩٨,٢	٠,٠٨٧
١٩٨٩	٢٢٣٤	٦٠٤,٣	٢٣٨,١	٢٦٠٠,٢	٢٣٠٦,٨	٢٩٣,٤	٠,١٣
١٩٩٠	٢٥٢١,٤	٥٢٩,٧	٢٣٣,٤	٢٨١٧,٧	٢٧٣٢,٨	٨٤,٩	٠,٠٣
١٩٩١	٢٧٣٦,٩	٥٧٢,٥	٣٠٢,٥	٣٠٠٦,٩	٢٨٨٤,٥	١٢٢,٤	٠,٠٤
١٩٩٢	٣٤٢٤,٣	٧٤٣,٢	٣٢٣,٨	٣٨٤٣,٧	٣٥٥٦,٥	٢٨٧,٢	٠,٠٨
١٩٩٣	٣٧٣٥,٢	٨٧٢,١	٣٥٢,٣	٤٢٥٥	٣٦٥١,١	٦٠٣,٩	٠,١٦
١٩٩٤	٤٢٠٦,٩	٨٥٧,٦	٣٩٠,١	٤٦٧٤,٤	٣٩٢١,٣	٧٥٣,١	٠,١٧
١٩٩٥	٤٥٩٧,٩	٩٣٣,٧	٤٣٣,٥	٥٠٩٨,١	٤١٥٧,٣	٩٤٠,٨	٠,٢٠
١٩٩٦	٤٧٩٩,٩	١١٩٧,٦	٤٩٤,٤	٥٥٠٣,١	٤٦٥٥,٦	٨٤٧,٥	٠,١٧
١٩٩٧	٥٠٩٠,١	١٢١٢,١	٥٦٤,٥	٥٧٣٧,٧	٤٩٥٩,٦	٧٧٨,١	٠,١٥
١٩٩٨	٥٦٠٤	١١١٤,٣	٦١٦,٢	٦١٠٢,١	٥٤٧٨,٨	٦٢٣,٣	٠,١١
١٩٩٩	٥٦٥٨,٦	١٣٢٨,٣	٦٧٥,٨	٦٤١١,٦	٥٥٥٤,٥	٨٥٧,١	٠,١٥
٢٠٠٠	٦٠٨٤,٦	١٥٤٨,٦	٦٧٠,٩	٦٩٦٢,٣	٦٢٦٤,٣	٦٩٨	٠,١١
٢٠٠١	٦٤٧١,٧	١٤٥٩,٨	٦٩١,١	٧٢٤٠,٤	٦٦١٦,٤	٦٢٤	٠,٠٩
٢٠٠٢	٦٧٧٧,٨	١٦٠٥,٤	٧٢١,٣	٧٦٦١,٩	٦٧٤٠,٢	٩٢١,٧	٠,١٣
٢٠٠٣	٧٢٨٧,٥	٢٢٧٣	٧٦٧,١	٨٧٩٤,٣	٧٢٤٣,٤	١٥٥٠	٠,٢١
٢٠٠٤	٨٣٠١,٧	٢٢٨٠,٢	٨٣٥,٤	٩٧٤٦,٥	٨٣٢٤,٣	١٤٢٢,٢	٠,١٧

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية ١٩٦٤-٢٠٠٣، تشرين الاول،٢٠٠٤ .

٣-٣ تحليل الفجوات الادخارية الاردنية

يعتبر الاستثمار واحدا من العوامل الرئيسية التي تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية لما له من اثر ايجابي في زيادة مستوى الانتاج ومعدلات التشغيل،واشباع الحاجات الاساسية للمجتمع، وتخفيض العجز في الميزان التجاري،ا بالاضافة الى دوره في احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد من خلال تغيير الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مستوى الانتاج ومعدلات استيعاب القوى العاملة او من خلال تغيير نسبة التجارة الخارجية و الاستهلاك و الادخار الى الناتج المحلي الاجمالي [١].

وقد شهد الاردن زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار، يظهرها الجدول رقم(٥) حيث ارتفعت قيمة الاستثمار من (١٩٣,٤) مليون دينارعام ١٩٧٦ الى (٢٢١٤,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٤ . وتعود هذه الزيادة في معدلات الاستثمار الى استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة من خلال خططها التنموية.

وبالنظر الى الجداول رقم (٥، ٦ ،٧) والتي تبين تطور الفجوات الادخارية المحلية والوطنية والقومية خلال فترة الدراسة تشير الى ان الاردن عانى وما زال يعاني من وجود فجوة ادخارية بمختلف المقاييس على طول فترة الدراسة. الا ان الفجوة الادخارية القومية كانت على مدار السنوات السابقة اقل من حجم فجوة الادخار المحلية والوطنية. ويعود ذلك الى ما تم ذكره سابقا في ان المدخرات القومية تتضمن بالاضافة الى المدخرات المحلية بند المساعدات الاجنبية الواردة الى الاردن، وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج .

---

[١] اكثم مغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الاردن، رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة اليرموك، ١٩٩٣، ص(١٠) .

جدول رقم (٥)
فجوة الموارد المحلية الأردنية
للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

(مليون دينار)

السنة	إجمالي المدخرات المحلية	إجمالي الاستثمار المحلي	فجوة الموارد المحلية
١٩٧٦	٧٥,٤-	١٩٣,٤	٢٦٨,٨
١٩٧٧	٦٥,٨-	٢٧٧,٩	٣٤٣,٧
١٩٧٨	١٠٥,٧-	٢٦٣,١	٣٦٨,٨
١٩٧٩	٢٠١,١-	٣٠٩,٩	٥١١
١٩٨٠	٩٠,٢-	٤٣٣	٥٢٣,٢
١٩٨١	١٢٨,٥-	٦٦٦,٨	٧٩٥,٣
١٩٨٢	٢٣٤,٧-	٦٥٠,٨	٨٨٥,٥
١٩٨٣	٢٢٣,٨-	٥٨٦,٨	٨١٣,٦
١٩٨٤	٢٠١,٦-	٥٧١,٢	٧٧٢,٨
١٩٨٥	٣٠٦,٣-	٤١٤,٩	٧٢١,٢
١٩٨٦	١٢١-	٤٤٤,٤	٥٦٥,٤
١٩٨٧	٤٧,٧-	٥١٥,٨	٥٦٣,٥
١٩٨٨	٣٣,٦	٥٣٢,٥	٤٩٨,٩
١٩٨٩	١١٨,٦	٥٦٣,٦	٤٤٥
١٩٩٠	٢٨,١	٨٥٠,٣	٨٢٢,٢
١٩٩١	٧٣,٥	٧٣٨,٥	٦٦٥
١٩٩٢	٥٤	١٢٠٨,٨	١١٥٤,٨
١٩٩٣	٢٣٣,٢	١٤٢٢,٨	١١٨٩,٦
١٩٩٤	٤٣٧	١٤٥١,٢	١٠١٤,٢
١٩٩٥	٥٥٧,٤	١٥٥٤,١	٩٩٦,٧
١٩٩٦	٢٥٦,٦	١٤٩٩,٣	١٢٤٢,٧
١٩٩٧	١٧٧,٩	١٣٢١,٨	١١٤٣,٩
١٩٩٨	١٣١	١٢٢٤	١٠٩٣
١٩٩٩	٢١٢,٨	١٢٤٥,٣	١٠٣٢,٥
٢٠٠٠	٢٧٥,٢-	١٣٢٧,٣	١٦٠٢,٥
٢٠٠١	٢٧٧,٤-	١٣١٨	١٥٩٥,٤
٢٠٠٢	٤١,٤-	١٣٤٦,٧	١٣٨٨,١
٢٠٠٣	١٤,٧-	١٥٠٦,٥	١٥٢١,٢
٢٠٠٤	٢٤٣-	٢٢١٤,٩	٢٤٥٧,٩

المصدر: البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤ ـ ٢٠٠٣)
تشرين الأول ٢٠٠٤، ص

جدول رقم (٦)
فجوة الموارد الوطنية الاردنية
للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

(مليون دينار)

السنة	الادخار الوطني	إجمالي الاستثمار المحلي	فجوة الموارد الوطنية
١٩٧٦	٥٣,٤-	١٩٣,٤	٢٤٦,٨
١٩٧٧	٤٣,٩-	٢٧٧,٩	٣٢١,٨
١٩٧٨	٨٢,٦-	٢٦٣,١	٣٤٥,٧
١٩٧٩	١٧٣,٩-	٣٠٩,٩	٤٨٣,٨
١٩٨٠	٥٦,٨-	٤٣٣	٤٨٩,٨
١٩٨١	٧١-	٦٦٦,٨	٧٣٧,٨
١٩٨٢	١٧٠,٣-	٦٥٠,٨	٨٢١,١
١٩٨٣	١٧٤,٦-	٥٨٦,٨	٧٦١,٤
١٩٨٤	١٨٨-	٥٧١,٢	٧٥٩,٢
١٩٨٥	٣١١,١-	٤١٤,٩	٧٢٦
١٩٨٦	١٣٨,٣-	٤٤٤,٤	٥٨٢,٧
١٩٨٧	٩٧,٩-	٥١٥,٨	٦١٣,٧
١٩٨٨	٥٥-	٥٣٢,٥	٥٨٧,٥
١٩٨٩	٧٢,٨-	٥٦٣,٦	٦٣٦,٤
١٩٩٠	٢١١,٤-	٨٥٠,٣	١٠٦١,٧
١٩٩١	١٤٧,٦-	٧٣٨,٥	٨٨٦,١
١٩٩٢	١٣٢,٢-	١٢٠٨,٨	١٣٤١
١٩٩٣	٨٤,١	١٤٢٢,٨	١٣٣٨,٧
١٩٩٤	٢٨٥,٦	١٤٥١,٢	١١٦٥,٦
١٩٩٥	٤٤٠,٦	١٥٥٤,١	١١١٣,٥
١٩٩٦	١٤٤,٣	١٤٩٩,٣	١٣٥٥
١٩٩٧	١٣٠,٥	١٣٢١,٨	١١٩١,٣
١٩٩٨	١٢٥,٢	١٢٢٤	١٠٩٨,٨
١٩٩٩	٢٠٤,١	١٢٤٥,٣	١٠٤١,٢
٢٠٠٠	١٧٩,٧-	١٣٢٧,٣	١٥٠٧
٢٠٠١	١٤٤,٧-	١٣١٨	١٤٦٢,٧
٢٠٠٢	٣٧,٦	١٣٤٦,٧	١٣٠٩,١
٢٠٠٣	٤٤,١	١٥٠٦,٥	١٤٦٢,٤
٢٠٠٤	٢٢,٦-	٢٢١٤,٩	٢٢٣٧,٥

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية ، (١٩٦٤-٢٠٠٣)،تشرين الاول،٢٠٠٤ .

جدول رقم(٧)
فجوة الموارد القومية الاردنية
للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

(مليون دينار

السنة	الادخار القومي	إجمالي الاستثمار المحلي	فجوة الموارد القومية
١٩٧٦	٩٣,٨	١٩٣,٤	٩٩,٦
١٩٧٧	١٦٩,٢	٢٧٧,٩	١٠٨,٧
١٩٧٨	١١٣,٤	٢٦٣,١	١٤٩,٧
١٩٧٩	١٩١,٣	٣٠٩,٩	١١٨,٦
١٩٨٠	٣٠٠,٣	٤٣٣	١٣٢,٧
١٩٨١	٤٢١,٣	٦٦٦,٨	٢٤٥,٥
١٩٨٢	٢٨٣,٩	٦٥٠,٨	٣٦٦,٩
١٩٨٣	٢٢٩,٩	٥٨٦,٨	٣٥٦,٩
١٩٨٤	١٨٧,٣	٥٧١,٢	٣٨٣,٩
١٩٨٥	٤٧,٥	٤١٤,٩	٣٦٧,٤
١٩٨٦	١٨٢,٧	٤٤٤,٤	٢٦١,٧
١٩٨٧	١١٥,٣	٥١٥,٨	٤٠٠,٥
١٩٨٨	١٩٨,٢	٥٣٢,٥	٣٣٤,٣
١٩٨٩	٢٩٣,٤	٥٦٣,٦	٢٧٠,٢
١٩٩٠	٨٤,٩	٨٥٠,٣	٧٦٥,٤
١٩٩١	١٢٢,٤	٧٣٨,٥	٦١٦,١
١٩٩٢	٢٨٧,٢	١٢٠٨,٨	٩٢١,٦
١٩٩٣	٦٠٣,٩	١٤٢٢,٨	٨١٨,٩
١٩٩٤	٧٥٣,١	١٤٥١,٢	٦٩٨,١
١٩٩٥	٩٤٠,٨	١٥٥٤,١	٦٠٣,٣
١٩٩٦	٨٤٧,٥	١٤٩٩,٣	٦٥١,٨
١٩٩٧	٧٧٨,١	١٣٢١,٨	٥٤٣,٧
١٩٩٨	٦٢٣,٣	١٢٢٤	٦٠٠,٧
١٩٩٩	٨٥٧,١	١٢٤٥,٣	٣٨٨,٢
٢٠٠٠	٦٩٨	١٣٢٧,٣	٦٢٩,٣
٢٠٠١	٦٢٤	١٣١٨	٦٩٤
٢٠٠٢	٩٢١,٧	١٣٤٦,٧	٤٢٥
٢٠٠٣	١٥٥٠	١٥٠٦,٥	٤٣,٥-
٢٠٠٤	١٤٢٢,٢	٢٢١٤,٩	٧٩٢,٧

المصدر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية ، (١٩٦٤-٢٠٠٣)، تشرين الاول،٢٠٠٤.

٤-٣ الادخار الاسري في الاردن

يعرف الادخار الاسري بانه ذلك الجزء من الدخل الاسري الفائض عن الاستهلاك، ومما لا شك فيه ان جميع الدول تسعى الى تعبئة مواردها المحلية وتنشيط الادخار المحلي من اجل تمويل عمليات التنمية لديها بدلا من الاعتماد على الموارد الاجنبية في تمويل الاستثمار للحد من التبعية الاقتصادية والسياسية.

والاردن من الدول النامية التي تتميز بضعف وقلة المدخرات، مما يؤثر سلبا في نوعية وكمية الاستثمارات اللازمة لعملية التقدم الاقتصادي. ويبين الجدول رقم (٨) الادخار الاسري الذي تميز بالتذبذب خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك الى الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال السبعينات والثمانينات والتسعينات، فخلال الفترة (١٩٧٦-١٩٨٣) تذبذب الادخار الاسري في الاردن بشكل ملحوظ، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع معدلات الاستهلاك الخاص مقارنة بمعدلات نمو الدخل الاسري المتاح، حيث كان الاستهلاك الخاص ينمو بمعدل نمو سنوي مركب مقداره ٣١ و٢٠% ، في حين ان الدخل المتاح كان ينمو بمعدل سنوي مركب مقداره ١٧,٤% ، خلال نفس الفترة .

وقد وصل الادخار الاسري الى ادنى مستوى له عام ١٩٨٥ حيث بلغ (٢١٢,٨) مليون دينار، ويعود السبب في ذلك الى اندلاع الحرب العراقية الايرانية وانخفاض اسعار النفط الخام عام ١٩٨٣وتأثيرها سلبا على اقتصاديات الدول العربية النفطية، مما ادى الى وقف المساعدات المالية المقدمة للاردن واقتصارها على التحويلات الرسمية [١]. واستمر تذبذب الادخار الاسري في النصف الثاني من الثمانينات وعاد الى الانخفاض حيث بلغ (٤٧١,٩٩) مليون دينار عام ١٩٩٠ مقارنة (٦١٥,٦) مليون دينار عام ١٩٨٩، ويمكن ان يعزى ذلك مرة اخرى الى ازمة الخليج وما رافقها من انعكاسات سلبية في حينه على الاقتصاد الاردني.

---

[١] الربيعي، عبدالله، ويحي، حسين، مرجع سابق .

ولكن بعد ازمة الخليج وعلى اثر تبني الاردن برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي، نلاحظ ان الدخل المتاح قد نما بمعدل يفوق معدلات النمو في الاستهلاك خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ حيث بلغ معدل النمو للدخل المتاح ١٤,٤% في حين كان معدل نمومستوى الاستهلاك ٨,٨% مما اثر وبشكل ايجابي على حجم الادخار الاسري في الاردن وازداد من ٤٧١,٩ مليون دينار عام ١٩٩١ الى ١٣٨٢,١ مليون دينار عام ١٩٩٥، بالاضافة الى ان هذه الفترة شهدت استعادة مدخرات الاردنيين العائدين من الكويت . الا انه وفي نهاية فترة التصحيح المتعاقد عليها نلاحظ ان مبلغ الادخار الاسري قد انخفض ليصل الى ١١٦٢,٦ مليون دينار عام ١٩٩٨، اما في بداية العقد الجديد فقد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل الى(٨٣٨,٥) ،(٩٣١,٥)، (١٣٠٥,١)، (١٠٩٠,٤) مليون دينار للاعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ على التوالي .الا انها انخفضت انخفاضا حادا لتصل الى (٥٠٢,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٤ .

٣-٥ الميل الحدي للادخار الاسري في الاردن

للتعرف على الميول الادخارية لدى الاسر الاردنية وبصورة دقيقة ،لا بد من احتساب الميل الحدي للادخار، والذي يعرف على انه النسبة بين التغير في الادخار الاسري الى التغير في الدخل المتاح $MPS = \Delta S_h/\Delta Y_d$ وباستخدام البيانات الموجودة في الجدول رقم (٨)، تبين معادلة انحدار الادخار الاسري بان الميل الحدي للادخار الاسري في الاردن كان منخفضا ويساوي (mps=0.13) خلال فترة الدراسة (١٩٧٦-٢٠٠٤) وانه موجب واقل من واحد صحيح، وهذا يعني ان كل زيادة بمقدار دينار واحد في الدخل سيتم توجيه ما مقداره (١٣) قرش نحو الادخار وما تبقى نحو الاستهلاك مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة.

$$S_h = 306.8 + 0.13Y_d \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

t 2.77

R^2 0.22

D.W = 0.88

ولكن يلاحظ من خلال معامل داربن واطسن المنخفض ان النموذج اعلاه يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحدود الخطأ ، لذلك تم اعادة تقدير المعادلة آخذين بالاعتبار هذه المشكلة وذلك باستخدام طريقة (Autoregressive of order 1) وكانت النتيجة على النحو التالي :

$$S_h = 364.2 + 0.11Y_d$$

t 1.21

R^2 = 0.40

D.W = 1.65

ويتبين من المعادلة خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي، وارتفاع معامل التحديد(R^2) ليصل الى ٤٠% ، وزيادة معامل داربن واطسون .مما يعني الحصول على نتائج افضل .

جدول رقم (٨)

الادخار الاسري في الاردن للفترة

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	صافي الضرائب الغير مباشرة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	اهتلاك راس المال الثابت	صافي الدخل المحلي	الضرائب المباشرة	تحويلات العاملين	الدخل الاسري المتاح	الاستهلاك الخاص	الادخار الاسري	نسبة الاد الاسري من ا الاسري الم
١٩٧٦	٥٦٧	٤٩,١	٥١٨,٢	٤٤,٦	٤٧٣,٦	٩,٣	١٣٦,٤	٦٠٠,٧	٤٥٢,٦	١٤٨,١	٢٤,٦
١٩٧٧	٦٩٠	٧٣,٢	٦١٧,٢	٥١,٩	٥٦٥,٣	١٣,٢	١٥٤,٨	٧٠٦,٩	٥٦٩	١٣٧,٩	١٩,٥
١٩٧٨	٧٩٥	٧٠,٩	٧٢٤,٥	٥٨,٤	٦٦٦,١	١٨,٦	١٥٩,٤	٨٠٦,٩	٦٦٦,٧	١٤٠,٢	١٧,٣
١٩٧٩	٩٨٣	٥٥,٧	٩٢٦,٨	٧٧,٦	٨٤٩,٢	٢٢,٤	١٨٠,٤	١٠٠٧,٢	٨٤٦,٥	١٦٠,٧	١٥,٩
١٩٨٠	١١٦٥	٦٠,٨	١١٠٤	٩٥,٩	١٠٠٨,١	٢٦,٨	٢٣٦,٧	١٢١٨	٩١٤,٨	٣٠٣,٢	٢٤,٨
١٩٨١	١٤٤٩	٩٠,٥	١٣٥٨,٢	١٢٣,٦	١٢٣٤,٦	٤٠	٣٤٠,٩	١٥٣٥,٥	١١٢٠,٨	٤١٤,٧	٢٧
١٩٨٢	١٦٥٠	١٠٦,٤	١٥٤٣,٥	١٥٧,٥	١٣٨٦	٤٣,٧	٣٨١,٩	١٧٢٤,٢	١٤٠٦,٧	٣١٧,٥	١٨,٤
١٩٨٣	١٧٨٧	١٤٣,٥	١٦٤٣,١	١٧٨,٦	١٤٦٤,٥	٤٦	٤٠٢,٩	١٨٢١,٤	١٥٣٧	٢٨٤,٤	١٥,٦
١٩٨٤	١٩١٠	١٢١,٥	١٧٨٨,٢	١٩٩,٤	١٥٨٨,٨	٤٨,٧	٤٧٥	٢٠١٥,١	١٥٧٦,٧	٤٣٨,٤	٢١,٧
١٩٨٥	١٩٧١	١٥٤,٥	١٨١٦	٢٠٦,٥	١٦٠٩,٥	٥٤,٤	٤٠٢,٩	١٩٥٨	١٧٤٥,٢	٢١٢,٨	١٠,٨
١٩٨٦	٢٢٤١	١٧٠	٢٠٧٠,٥	١٩٧,٣	١٨٧٣,٢	٤٧,٩	٤١٤,٥	٢٢٣٩,٨	١٧٩٥	٤٤٤,٨	١٩,٨
١٩٨٧	٢٢٨٧	١٧٩,٩	٢١٠٦,٨	٢٠٣,٣	١٩٠٣,٥	٤٥,٣	٣١٧,٧	٢١٧٥,٩	١٧٤٧,٧	٤٢٨,٢	١٩,٦
١٩٨٨	٢٣٥٠	١٩٤,٢	٢١٥٥,٣	٢٢٠,٧	١٩٣٤,٦	٤٣,٤	٣٣٥,٧	٢٢٢٧	١٧١١,٧	٥١٥,٣	٢٣,١
١٩٨٩	٢٤٢٥	١٩٠,٦	٢٢٣٤,٨	٢٣٨,١	١٩٩٦,٧	٥١,٤	٣٥٨,٣	٢٣٠٣,٦	١٦٨٨	٦١٥,٦	٢٦,٧
١٩٩٠	٢٧٦١	٢٠٤,٥	٢٥٥٦,٤	٢٣٣,٤	٢٣٢٣	١١٤	٣٣١,٨	٢٥٤٠,٨	٢٠٦٨,٩	٤٧١,٩	١٨,٥
١٩٩١	٢٩٥٨	٢٤٥,٦	٢٧١٢,٤	٣٠٢,٥	٢٤٠٩,٩	٩٢,٨	٣٠٦,٣	٢٦٢٣.٤	٢١٤٢,٥	٤٨٠,٩	١٨,٣
١٩٩٢	٣٦١١	٤٧٤,٦	٣١٣٥,٩	٣٢٣,٨	٢٨١٢,١	١٠٩,٥	٥٧٣,١	٣٢٧٥,٧	٢٧٦٥,٩	٥٠٩,٨	١٥,٥
١٩٩٣	٣٨٨٤	٤٧٤,٨	٣٤٠٩,٥	٣٥٢,٣	٣٠٥٧,٢	١١٨,٨	٧٢٠,٧	٣٦٥٩,١	٢٧٩٣,٢	٨٦٥,٩	٢٣,٦
١٩٩٤	٤٣٥٨	٥١٩,٦	٣٨٣٨,٧	٣٩٠,١	٣٤٤٨,٦	١٣٦,٦	٧٦٣,٧	٥٠٧٥,٧	٢٩٣٥,٧	١١٤٠	٢٧,٩
١٩٩٥	٤٧١٥	٥٦٨,٨	٤١٤٥,٩	٤٣٣,٥	٣٧١٢,٤	١٥٦	٨٧١,٧	٤٤٢٨,١	٣٠٤٦	١٣٨٢,١	٣١,٢
١٩٩٦	٤٩١٢	٤٧٠	٤٤٤٢,٢	٤٩٤,٤	٣٩٤٧,٨	١٧٣	١٠٩٤,٨	٤٨٦٩,٦	٣٤٥١,٥	١٤١٨,١	٢٩,١
١٩٩٧	٥١٣٨	٥٦٥,٧	٤٥٧١,٨	٥٦٤,٥	٤٠٠٧,٣	١٥٠	١١٧٣,٥	٥٠٣٠,٨	٣٦٤٧,١	١٣٨٣,٧	٢٧,٥
١٩٩٨	٥٦١٠	٦٧٣	٤٩٣٦,٨	٦١٦,٢	٤٣٢٠,٦	١٤٠	١٠٩٣,٨	٥٢٧٤,٤	٤١١١,٨	١١٦٢,٦	٢٢
١٩٩٩	٥٧٦٧	٧٠٠,٦	٥٠٦٦,٧	٦٧٥,٣	٤٣٩١,٤	١٥٢,٨	١١٧٩,٨	٥٤١٨,٤	٤١٦٧,٨	١٢٥٠,٦	٢٣
٢٠٠٠	٥٩٨٩	٧٨٤,٢	٥٢٠٤,٩	٦٧٠,٩	٤٥٣٤	١٦١	١٣٠٨,٢	٥٦٨١,٢	٤٨٤٢,٧	٨٣٨,٥	١٤,٧
٢٠٠١	٦٣٣٩	٧٨٩,٤	٥٥٤٩,٦	٦٩١,١	٤٨٥٨,٥	١٩٥,٤	١٤٢٦	٦٠٨٩,١	٥١٥٨	٩٣١,١	١٥,٣
٢٠٠٢	٦٦٩٩	٧٩٠,٦	٥٩٠٨,٢	٧٢١,٣	٥١٨٦,٩	١٩٦,٢	١٥١٣,٧	٦٥٠٤,٤	٥١٩٨,٦	١٣٠٥,٨	٢٠
٢٠٠٣	٧٢٢٩	١١٦٩	٦٠٥٩,٧	٧٦٧,١	٥٢٩٢,٦	١٩٥,٤	١٥٦٠,٦	٦٦٥٧,٨	٥٥٦٧,٤	١٠٩٠,٤	١٦,٣
٢٠٠٤	٨٠٨١	١٥٧٦	٦٥٠٤,٩	٨٣٥,٤	٥٦٦٩,٥	٢١٧,٩	١٦٥٢,٢	٧١٠٣,٨	٦٦٠١,٢	٥٠٢,٦	٧

المصدر: البنك المركزي الاردني:بيانات احصائية سنوية بيانات احصائية سنوية،١٩٦٤- ٢٠٠٣ .

٣-٦ مرونة الادخارالاسري

ولقياس مرونة الادخار الاسري في الاردن، اي مدى تغير الادخار الاسري لتغير الدخل المتاح، فقد تم احتساب مرونة الادخار على النحو التالي:

مرونة الادخار الاسري = التغير النسبي في الادخار الاسري / التغير النسبي في الدخل المتاح

ومن خلال معادلة الانحدار التي تبين العلاقة بين اللوغاريتم الطبيعي للادخار الاسري ($logS_h$) و اللوغريتم الطبيعي للدخل المتاح ($logY_d$) ، تبين ان مرونة الادخار الاسري في الاردن تساوي (0.74) وهي اقل من الواحد صحيح، مما يعني انه اذا تغير الدخل المتاح صعودا او هبوطا وبدرجة معينة، فان الادخار سوف يتأثر طرديا تبعا لذلك ولكن بدرجة اقل.

$logS_h = 0.2 + .74logY_d$

t	(0.24)	(3.24)
R^2	28%	
D.W	1.12	

ويلاحظ ان المعادلة اعلاه تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من خلال معامل داربن واطسون المنخفض ، لذلك تم اعادة تقدير المعادلة آخذين بالاعتبار هذه المشكلة ، وكانت على النحو التالي :

$logS_h = 0.17 + 0.75logY_d$

t		1.87
R^2	0.35	
D.W	1.63	

يتبين من معادلة الانحدار المعدلة الحصول على نتائج افضل من حيث معامل التحديد الذي زداد، وكذلك معامل داربن واطسون الذي بين خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي .

٢-٧ علاقة الادخار القومي بالادخار الاسري في الاردن

يبين الجدول رقم (١٢) ان الادخار الاسري يفوق الادخار القومي في الاردن في معظم سنوات الدراسة، ويعود السبب في ذلك الى ان الادخار الاسري لا يتمثل فقط بالادخار النقدي كالودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية وصندوق توفير البريد، انما ايضا هناك ما يدعى بالاكتناز الذي يتمثل باقتناء الذهب والاجهزة المعمرة وغيرها. وما نلاحظه في الجدول ان الادخار القومي يتقلب بشكل مستمر على مدى الفترة الدراسية، في حين فان الادخار الاسري يأخذ اتجاها تصاعديا باستثناء بعض السنوات التي تأثر فيها الاردن بالاحداث الخارجية كارتفاع اسعار النفط الخام في الاعوام ١٩٨١ و ١٩٨٢ وانخفض الادخار الاسري فيها بنسبة ٢٣% والادخار القومي بنسبة ٣٢% في عام ١٩٨٢ مقارنة بعام ١٩٨١ ، كذلك في المقابل وعلى اثر حرب الخليج انخفض الادخار الاسري بنسبة ٢٣% والادخار القومي بنسبة ٧١% .

وعند قياس معامل التحديد بين الادخار القومي والادخار الاسري في الاردن تبين انه يصل الى (٤٦%)، والعلاقة ايجابية ومعنوية عند مستوى ١% مما يعكس الارتباط الوثيق بينهما. فتغير الادخار الاسري ينعكس على الادخار القومي ذلك لان الادخار الاسري هو جزء من الادخار القومي .

$$S_n = 40 + 0.59\, S_h$$

t	(4.68)
R^2	0.46
D.W	0.52

حيث ان

S_n: القيمة الحقيقية للادخار القومي

S_h: القيمة الحقيقية للادخار الاسري

ويتبين ان معادلة انحدار الادخار القومي على الادخار الاسري تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحدود الخطأ من خلال معامل داربن واطسون البعيد جدا عن ٢ ،

لذلك تم اعادة المعادلة آخذين بالاعتبار هذه المشكلة ، وكانت النتائج على النحو التالي:

:

$$S_n = -15.3 + 0.66\, S_h$$

t		5.5
R^2	0.75	
D.W	1.84	

يتبين من المعادلة اعلاه ان النتائج افضل ، حيث اصبح النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وارتفاع معامل التحديد مما يعني ان الادخار الاسري في الاردن يفسر ٧٥% من التغير في الادخار القومي .

جدول رقم (٩)
مقارنة الادخار القومي بالادخار الاسري في الاردن للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

(مليون دينار)

السنة	الادخار القومي ١	الادخار الاسري ٢
١٩٧٦	٩٣,٨	١٤٨,١
١٩٧٧	١٦٩,٢	١٣٧,٩
١٩٧٨	١١٣,٤	١٤٠,٢
١٩٧٩	١٩١,٣	١٦٠,٧
١٩٨٠	٣٠٠,٣	٣٠٣,٢
١٩٨١	٤٢١,٣	٤١٤,٧
١٩٨٢	٢٨٣,٩	٣١٧,٥
١٩٨٣	٢٢٩,٩	٢٨٤,٤
١٩٨٤	١٨٧,٣	٤٣٨,٤
١٩٨٥	٤٧,٥	٢١٢,٨
١٩٨٦	١٨٢,٧	٤٤٤,٨
١٩٨٧	١١٥,٣	٤٢٨,٢
١٩٨٨	١٩٨,٢	٥١٥,٣
١٩٨٩	٢٩٣,٤	٦١٥,٦
١٩٩٠	٨٤,٩	٤٧١,٩
١٩٩١	١٢٢,٤	٤٨٠,٩
١٩٩٢	٢٨٧,٢	٥٠٩,٨
١٩٩٣	٦٠٣,٩	٨٦٥,٩
١٩٩٤	٧٥٣,١	١١٤٠
١٩٩٥	٩٤٠,٨	١٣٨٢,١
١٩٩٦	٨٤٧,٥	١٤١٨,١
١٩٩٧	٧٧٨,١	١٣٨٣,٧
١٩٩٨	٦٢٣,٣	١١٦٢,٦
١٩٩٩	٨٥٧,١	١٢٥٠,٦
٢٠٠٠	٦٩٨	٨٣٨,٥
٢٠٠١	٦٢٤	٩٣١,١
٢٠٠٢	٩٢١,٧	١٣٠٥,٨
٢٠٠٣	١٥٥٠	١٠٩٠,٤
٢٠٠٤	١٤٢٢,٢	٥٠٢,٦

١، ٢ احتسب من قبل الباحث

الفصل الرابع
التحليل القياسي لدالة الادخار الأسري في الأردن
للفترة (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٤)

مقدمة

بعد ان تم استعراض واقع الادخار في الاردن بأنواعه المختلفة (المحلية والوطنية والقومية)، والذي تبين حالة الضعف الشديدة في حجم هذه المدخرات، والادخار الاسري المنخفض ايضا ونسبته الى الدخل المتاح التي لم تتجاوز في المتوسط ال ٢٠%. وبما ان الادخار الاسري مصدر من مصادر تكوين المدخرات في اي اقتصاد، لذلك جاء هذا الفصل ليستعرض اهم المحددات الاقتصادية للادخار الاسري في الاردن للفترة ١٩٧٦ – ٢٠٠٤ ، من خلال تقدير دالة على الصيغة الخطية البسيطة ، واجراء بعض الاختبارات على متغيرات هذا النموذج .

٤-١ تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

كما ذكرسابقا في الفصل الاول ان النموذج القياسي المستخدم يأخذ الشكل التالي :

$$S_h = \alpha_0 + \alpha_1 Y_d + \alpha_2 T_i + \alpha_3 INF + \alpha_4 BN + \acute{\varepsilon}_t$$

وقد تم تعريف المتغيرات سابقا، وحيث ان البيانات قد تتسم بعدم الاستقرار في المستوى ، الامر الذي يجعل استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير كفوءة واعطاء نتائج زائفة. لذلك سيتم اجراء بعض الاختبارات اللازمة وعلى النحو التالي :

٤-١-٢ اختبار مدى استقرار البيانات

من المتعارف عليه ان السلاسل الزمنية تأخذ اتجاها معينا، وبالتالي فان العلاقة الاحصائية بين المتغيرات قد تكون نتيجة وجود اتجاه زمني وليس نتيجة علاقة سببية صحيحة ، مما يترتب عن ذلك الحصول على نموذج وعلاقة زائفين احصائيا. (Spurious Regression). ويحدث هذا حتى اذا كان معامل التحديد (R^2) للعلاقة المقدرة عاليا نسبيا وقيم t المحسوبة كبيرة.ولاختبار استقرار السلاسل الزمنية

المستخدمة تقوم الدراسة بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dicky (Fuller- test)، الذي يتم بحساب كل متغير كدالة في القيمة المتباطئة له وعلى النحو التالي :

$$S_t = \rho S_{t-1} + u_t$$

بحيث إذا كان معامل القيمة المتباطئة (معامل الارتباط الذاتي ρ) لكل متغير يساوي الواحد صحيح فان هذا المتغير يعتبر غير مستقر ومتكامل من الدرجة الاولى I(1).أو عن طريق اخذ معادلة المشتقة الأولى لكل متغير وذلك على النحو التالي :

$$\Delta S_t = (\rho-1)\, S_{t-1} + u_t$$

$$\Delta S_t = \delta\, S_{t-1} + u_t$$

$$\Delta S_t = b_1 + b_{2t} + b_3 S_{t-1} + u_t$$

حيث ستكون فرضية العدم في كل دالة على النحو التالي:

$$H_0 : \delta = 0 \text{ or } \rho = 1$$

وباستخدام Dicky – Fuller Test أو t – Test سيتم معرفة فيما إذا كان المتغير مستقر أم لا، بحيث اذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة ل (t) اكبر من القيمة الجدولية، عندها يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرار هذا المتغير في المستوى ($H_0 : \delta = 0$)، وقبول الفرض البديل القائل باستقرار هذا المتغير والمتكامل من الدرجة صفر I(0) . وغير ذلك يعني عدم القدرة على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لانها ستؤدي الى نتائج زائفة. ويتم اعادة الاختبار بأخذ الفرق الاول للسلسلة، ,وبعدها يتم اخذ الفرق الثاني للسلسلة. وقد ظهرت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (١٠) :

جدول رقم (١٠) اختبار استقرار السلاسل الزمنية ADF – test

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة الابطاء	مستوى الثقة للاستقرار
S_h	3.44	2.66	1	1%
Y_d	1.88	1.62	1	10%
T_i	3.7	2.66	1	1%
INF	3.85	2.66	2	1%

تظهر نتائج اختبار ديكي فولر الموسع الى ان جميع متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الاول (First Difference) حيث ان قيمة t المأخوذة من جدول Makinnon اكبر من القيمة الحرجة لها، عندها نرفض فرضية العدم القائلة بعدم استقرار المتغيرات. وفي هذه الحالة سوف لن يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وانما اللجوء الى ما يسمي نموذج التكامل المشترك .

٤-٢-٢ اختبار التكامل المشترك

بما ان جميع متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الاول، الامر الذي يستدعي اجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration) باستخدام Engle-Granger Test، وهذا الاختبار يبين العلاقة طويلة الاجل المتوازنة بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة. وقد ظهر على النحو التالي :

نموذج التكامل المشترك: المتغير التابع S_h

Cons.	Y_d	T_i	INF	BN
-4926.9	1.67	-39.6	-192.87	2.39
(5.19)	(5.21)	(2.85)	(8.7)	(.68)

القيم بين قوسين تشير الى t – test

تشير النتائج الى ان كل من الدخل المتاح والضرائب المباشرة ومعدل التضخم كلها ذات اثر معنوي ودلالة احصائية على حجم الادخار الاسري في المملكة ، وجاءت اشارة المعاملات كما كان متوقعا ، فقد أظهر الدخل المتاح أثره الإيجابي على حجم الادخار الأسري، وهذا ما تقرره النظريات الاقتصادية. ايضا فان الضرائب المفروضة على دخول الافراد والارباح لها الأثر السلبي على الادخار الاسري (-٣٩,٦). ومعدل التضخم فقد اظهر الأثر الأكبر والسلبي على الادخار الاسري في الاردن (-١٩٢,٨). وأخيرا عدد البنوك، فعلى الرغم من ان له الاثر الواضح على حجم الادخار الاسري في الاردن (٢,٣٩)، الا انه ليس ذات دلالة احصائية (t=0.68). كذلك الحد الثابت فقد ظهر بالاشارة السالبة وكان ذات دلالة احصائية .

٤-٣ تحليل الفترة الزمنية القصيرة

ان وجود علاقة تكاملية في المدى الطويل يعني وجود علاقة بين المتغيرات في المدى القصير، ولذلك سيتم تحليل قوة المتغيرات في تفسير التباين خلال الفترات العشر وذلك باستخدام طريقة Vector Autoregressive .

٤-٣-١ تحليل مكونات التباين

تشير نتائج تحليل مكونات التباين الواردة في الجدول رقم (١١)، للمتغيرات الداخلة في التحليل والمرتبة على الشكل التالي $BN \rightarrow INF \rightarrow T_i \rightarrow Y_d \rightarrow S_h$ الى ان التغيرات في الادخار الاسري تفسر ٨٠% من مكونات التباين للادخار الاسري ذاته في الفترة الثانية ، و٦٥,١% في الفترة الثامنة والعاشرة. اما المتغيرات المستقلة تفسر (٤,٠٩%، ٥,٦% ، ٥,٣% ، ٤,٨%) في الفترة الثانية ، ، و(٨,٩ %– ١٤,٤%– ٩,٨% – ١,٥%) في الفترة الثامنة، و(٧,٥ %– ١٧,٠٦ %– ٨,٩ %– ١,٣٥%) في الفترة العاشرة . ونلاحظ ان معدل التضخم وضريبة الدخل والارباح تفسر النسبة الاكبر من مكونات التباين في اغلب الفترات .

جدول رقم (١١) اختبار تحليل التباين **Variance Decoposition Analysis**

period	S_h	Y_d	T_i	INF	BN
1	100	0	0	0	0
2	80.09	4.09	5.6	5.3	4.8
8	65.1	8.9	14.4	9.8	1.5
10	65.1	7.5	17	8.9	1.35

وللتأكد من ان نتائج الاختبار صحيحة وغير متحيزة، فقد تم اعادة الاختبار بعد تغيير ترتيب المتغيرات وذلك على النحو التالي : $T_i \rightarrow BN \rightarrow Y_d \rightarrow INF \rightarrow S_h$ وتبين نتائج التحليل في الجدول رقم (١١) ان متغير الادخار الاسري لم تتغير قوته التفسيرية، لكن يلاحظ انخفاض نسبة ما يفسره متغير الضرائب والدخل المتاح في الادخار الاسري في جميع الفترات، وارتفاع نسبة ما يفسره عدد البنوك في الادخار الاسري .

جدول رقم (١٢) اختبار تحليل التباين

period	Sh	Yd	Ti	INF	BN
1	100	0	0	0	0
2	80.09	5.45	0.68	10.1	3.5
8	65.13	4.29	12.32	7.44	10.8
10	65.1	4.11	13.7	6.6	10.3

٤-٣-٢ منحنى دالة الاستجابة الفورية

يبين الشكل رقم (٢) استجابة الادخار الاسري لانحراف معياري واحد في المتغيرات المستقلة الداخلة في الدراسة . ويلاحظ من الشكل الاول يسارا ان استجابة الادخار الاسري للتغير في الادخار الاسري ذاته بمقدار انحراف معياري واحد يكون مستقرا حتى الفترة الثالثة، ثم يأخذ بعدها بالتراجع حتى الفترة الرابعة،وبعد ذلك يزداد حتى الفترة السادسة ، ثم ينخفض دون ان يتخطى القيمة السالبة حتى الفترة العاشرة . اما تأثير الدخل المتاح فيأخذ بالانخفاض بالاتجاه السالب حتى الفترة الثانية ليأخذ بعدها بالازدياد حتى الفترة الرابعةوبلوغه القيم الموجبة، ثم يعاود الانخفاض ليبلغ القيمة السالبة مرة اخرى حتى الفترة الخامسة، ويرتفع مرة أخرى ويبلغ القيمة الموجبة حتى الفترة السابعة، وينخفض للقيمة السالبة حتى الفترة الثامنة، ويرتفع للقيمة الموجبة حتى الفترة التاسعة، اما في الفترة العاشرة فيبلغ القيمة السالبة . بينما كان تاثير الضرائب المباشرة على الدخل والارباح يزداد حتى الفترة الثانية ن ثم ليستقر حتى الفترة الثالثة، ويعود الى الانخفاض حتى الفترة الرابعة، ثم الزيادة الكبيرة حتى الفترة السادسة، ويعود الى الانخفاض والارتفاع البسيط حتى الفترة العاشرة، الا انه لم يبلغ القيمة السالبة . اما بالنسبة لمعدل التضخم فقد بدا بالارتفاع حتى الفترة الثالثة، ثم لينخفض ويصل القيمة السالبة حتى الفترة الرابعة، وعودة الى الارتفاع حتى الفترة السادسة، والانخفاض البسيط حتى الفترة السابعة، ثم الارتفاع حتى الفترة التاسعة والانخفاض حتى الفترة العاشرة دون ان يبلغ القيمة السالبة. واخيرا عدد البنوك العاملة في المملكة فقد كانت منخفضة وبالقيم السالبة حتى الفترة السادسة ، ثم بالاستقرار حتى الفترة العاشرة وبالقيم السالبة .

الفصل الخامس
النتـــائــــج والتوصيـــــات

٥-١ النتائج :

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

١- اظهرت معادلة الانحدار البسيطة للادخار الاسري على الدخل المتاح بان الميل الحدي للادخار الاسري في الاردن كان منخفضا (mps=0.11)، وربما يعود ذلك الى العديد من العوامل لعل من اهمها انتشار العادات الاستهلاكية البذيخة بين افراد المجتمع الاردني ،والتي تعزى الى عامل التقليد والمحاكاة نتيجة لاتصال الاردن وتداخله مع العالم الخارجي عن طريق التعليم والسفر والسياحة وغير ذلك. ، مما ولد لديه الرغبة في تحقيق مستوى جيد من المعيشة والرفاه بصورة مماثلة للنمط الاستهلاكي السائد في الدول النفطية والاوروبية والذي يعكس مقدرةتلك الدول على الانفاق .

٢-ان مرونة الادخار الاسري في الاردن كانت اقل من الواحد صحيح (٠,٧٥)، بمعنى انه اذا ازداد الدخل المتاح بنسبة معينة فان الادخار الاسري سوف يزداد تبعا لذلك ولكن بنسبة اقل، مما يدل على انخفاض القدرة الادخارية للمجتمع الاردني .

٣- اتضح من الدراسة ان للدخل المتاح اثر ايجابي ومعنوي على حجم الادخار الاسري في الاجل الطويل، وهذا يبين درجة انطباق النظرية الكينزية على السلوك الادخاري الاسري في الاقتصاد الاردني. حيث وصل مقدار التغير في الادخار الاسري بالنسبة للتغير في الدخل المتاح الى (+١,٦٧).

٤- تبين ايضا ان للضرائب المفروضة على الدخل والارباح الاثر السلبي والقوي جدا والمعنوي على حجم الادخار الاسري في الاردن،وبلغ مقدار التغير في الادخار الاسري بالنسبة للتغير في الضرائب بمقدار وحدة واحدة نحو (-٧,٢٣) وحدة .

٥- اشارت النتائج ايضا ان لمعدلات التضخم الاثر السلبي والقوي جدا على حجم الادخار الاسري،حيث بلغ معامل معدل التضخم (-١٩٢,٨) ، وهذا هو الواقع فعلا ، فمن شأن التضخم ان يثبط الادخار الاختياري للافراد من خلال امتناعهم عن الادخار، اذ ما احسوا ان ما يدخرونه اليوم لن يهيء لهم الحصول على نفس القدر من القوة الشرائية في المستقبل .

٦- تبين ايضا ان تطور النظام المصرفي في الاردن ممثلا في اعداد البنوك كان له اثر ايجابي على حجم الادخار الاسري (٢,٣٩)، الا انه لم يكن قوي احصائيا، ولعل السبب في ذلك يعود الى النواحي الدينية التي تؤثر بشكل واضح بفعل تحريم الاسلام للفائدة والخوف من الوقوع في الحرام .

٥-٢ التوصيات :

١- لقد اظهرت النتائج انخفاض الميل الحدي للادخار الاسري (٠,٢٢) في الاردن وبلوغ مرونة الادخار الاسري الى اقل من الواحد صحيح، الامر الذي يستدعي ضرورة ان يتبنى المخطط الاردني سياسة ادخارية عامة تعمل بموجبها على تشجيع الافراد على مختلف فئاتهم الاجتماعية والثقافية على توجيه واقتطاع جزء من الدخول المتكونة لديهم نحو الادخار والابتعاد عن ظاهرة الاكتناز والحد من الانفاق الاستهلاكي التفاخري واظهار اهمية وفضائل الادخار والضرورة على زيادة معدلات الادخار خاصة في الظروف الراهنة ، ويمكن ان يتم ذلك من خلال القيام بحملة اعلامية موجهة واسعة النطاق تهدف الى تعريف المواطنين بأهمية استغلال دخولهم بطريقة استثمارية، ونشر الثقافة الاستهلاكية المتوافقة مع متطلبات التنمية مع مراعاة بيان وتوضيح الاشكال والصور المختلفة للادخار عن طريق استغلال الطاقات الكامنة وغير المستخدمة بالطريقة المثلى والصحيحة، ذلك لان الاجهزة والمؤسسات الادخارية باشكالها المختلفة لا يمكن لها زيادة ورفع معدل الادخار لجميع القطاعات ما لم يتولد الاقتناع الذاتي لدى الافراد بضرورة الادخار وفائدته.

٢- بما ان معدل التضخم اظهر الأثر السلبي والمعنوي جدا على معدل نمو الادخارات الاسرية، الامر الذي يستوجب حماية مدخرات القطاع الاسري وغيره من القطاعات من مخاطر التضخم وخاصة في الآونة الاخيرة ،ويمكن الحد من الضغوط التضخمية من خلال المطالبة بتحديد نسبة المستوردات من الانتاج المحلي والسماح لاسعار بعض السلع بالارتفاع بقدر هذه النسبة . كذلك المطالبة باجراء تخفيض اسعار بعض السلع والخدمات المحلية ودعم السلع الاساسية وتوفيرها بالكميات المطلوبة، وخاصة تلك التي تستهلكها الاسر الفقيرة والمتوسطة من المجتمع الاردني. ايضا المطالبة برفع اجور ورواتب العمال

والموظفين كوسيلة لتعويضهم عن التآكل الحقيقي الحاصل في الدخول الحقيقية وانخفاض القوة الشرائية لها .

٣- بما ان تطور النظام المصرفي ممثلا في اعداد البنوك كان له دور ايجابي في زيادة معدل نمو الادخار الاسري،مما يعني ان سهولة ومرونة النظام المصرفي يمكن ان يكون لها دور فعال في عملية زيادة حجم المدخرات، والتي بالتالي تقوم البنوك باقراضها وتشغيلها في المجالات التي تراها ملائمة ، وتوفير التمويل اللازم وبكلفة منخفضة لوحدات العجز في الاقتصاد.

٤- على الرغم من اهمية الايرادات الضريبية كاداة اساسية للسياسة المالية والتي تستطيع الدولة من خلالها توفير الايرادات اللازمة لتمويل الانفاق العام وتحقيق الاهداف التنموية، الا انها اظهرت الاثر السلبي والقوي اقتصاديا على معدل نمو الادخار الذي هو الآخر يعتبر اداة رئيسية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية،على الرغم من انخفاضه. هذا اذا أخذنا بعين الاعتبار معياري الكفاءة والفعالية للقطاعين العام والخاص. لذلك يجب المطالبة بان يكون هناك ضريبة من النوع الذي يشجع على الحد من الانفاق الاستهلاكي ويزيد من الادخار الشخصي الاختياري. ويمكن ان يتحقق ذلك عن طريق تخفيض معدل الضريبة المفروضة على عائد الادخار سواء في المصارف التجارية او صناديق توفير البريد او صناديق الاستثمار وغيرها من اشكال الادخار الرسمية .

ملحق رقم (١٣)

المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في تقدير دالة الادخار الاسري في الاردن للفترة (١٩٧٦-٢٠٠٤)

السنة	الادخار الاسري (S_h)	الدخل المتاح (Y_d)	معدل التضخم (INF)	عدد البنوك العاملة وفروعها (BN)	الضرائب على الدخل والارباح (T_l)
١٩٧٦	١٤٨,١	٦٠٠,٧	١١,٨	٨٤	٩,٣
١٩٧٧	١٣٧,٩	٧٠٦,٩	١٧,٦	٨٨	١٣,٢
١٩٧٨	١٤٠,٢	٨٠٦,٩	١٤,١	٩٨	١٨,٦
١٩٧٩	١٦٠,٧	١٠٠٧,٢	٢٤,٨	١١١	٢٢,٤
١٩٨٠	٣٠٣,٢	١٢١٨	٢٠,٩	١٢٤	٢٦,٨
١٩٨١	٤١٤,٧	١٥٣٥,٥	٢٦	١٥٦	٤٠
١٩٨٢	٣١٧,٥	١٧٢٤,٢	١٢,٣	١٨٥	٤٣,٧
١٩٨٣	٢٨٤,٤	١٨٢١,٤	٥,٦	٢١١	٤٦
١٩٨٤	٤٣٨,٤	٢٠١٥,١	١٠,٦	٢٢٦	٤٨,٧
١٩٨٥	٢١٢,٨	١٩٥٨	٢,٨-	٢٤٣	٥٤,٤
١٩٨٦	٤٤٤,٨	٢٢٣٩,٨	١٤,٤	٢٥٤	٤٧,٩
١٩٨٧	٤٢٨,٢	٢١٧٥,٩	٢,٨-	٢٥٥	٤٥,٣
١٩٨٨	٥١٥,٣	٢٢٢٧	٢,٣	٢٦٢	٤٣,٣
١٩٨٩	٦١٥,٦	٢٣٠٣,٦	٣,٤	٢٨١	٥١,٤
١٩٩٠	٤٧١,٩	٢٥٤٠,٨	١٠,٢	٢٩٥	١١٤
١٩٩١	٤٨٠,٩	٢٦٢٣,٤	٣,٢	٣٢٢	٩٢,٨
١٩٩٢	٥٠٩,٨	٣٢٧٥,٧	٢٤,٨	٣٣٢	١٠٩,٥
١٩٩٣	٨٦٥,٩	٣٦٥٩,١	١١,٧	٣٧٦	١١٨,٨
١٩٩٤	١١٤٠	٤٠٧٥,٧	١١,٣	٣٩٧	١٣٦,٦
١٩٩٥	١٣٨٢,١	٤٤٢٨,١	٨,٦	٤١٤	١٥٦
١٩٩٦	١٤١٨,١	٤٨٦٩,٦	٩,٩	٤٢٨	١٧٣
١٩٩٧	١٣٨٣,٧	٥٠٣٠,٨	٣,٣	٤٥١	١٥٠
١٩٩٨	١١٦٢,٦	٥٢٧٤,٤	٤,٨	٤٥٧	١٤٠
١٩٩٩	١٢٥٠,٦	٥٤١٨,٤	٢,٧	٤٦٣	١٥٢,٨
٢٠٠٠	٨٣٨,٥	٥٦٨١,٢	٤,٨	٤٦٩	١٦١
٢٠٠١	٩٣١,١	٦٠٨٩,١	٧,١٧	٤٧١	١٩٥,٤
٢٠٠٢	١٣٠٥,٨	٦٥٠٤,٤	٦,٨	٤٧١	١٩٦,٢
٢٠٠٣	١٠٩٠,٤	٦٦٥٧,٤	١,٧	٤٤٩	١٩٥,٤
٢٠٠٤	٥٠٢,٦	٦٦٠١,٢	٣,٣	٤٤٧	٢١٧,٩

المصدر : البنك المركزي الاردني ، اعداد مختلفة .

Abstract

This study aims to identify the factors that determine the household saving behavior in Jordan during the period 1976 – 2004.The problem of the study focused on that , in Jordan the domestic and household saving rates suffered from a continous decreasing , and the ratio of the household saving to the disposable income was low and reached to 20% in average during the period of the study .In addition to the increasing external debt which reached to (5,391,8) million JD , and its ratio to the gross domestic product (GDP) reached to 76.4% in 2003 .

So we decided to study the economic determinants and reasons which stand against the increase of the household saving , that is necessary to the economic development .

To achive this goal we used the Ordinary Least Square method to build the used econometric model , which relates the household saving with disposable income , taxes of income and profits , inflation rate , and the number of trading bank in the kingdom .

The results we obtained from the study were that there was a positive relationship between the household saving and each of disposable income and the number of trading banks , while there was a negative relationship between the household saving and taxes and inflation rate in Jordan during the period of the study .

قائمة المصادر والمراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

١- المقالات

١. الربيعي:عبد الله و يحي: حسين، "النمو السكاني واثره على الادخار القومي في الاردن"، آفاق اقتصادية،اربد- الاردن، المجلد ٢٣، العدد ٨٩، ٢٠٠٢.

٢. ماجد:عبد اللطيف و دقامسة، مامون، "الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الاردنية"،آفاق اقتصادية، اربد-الاردن، المجلد ، العدد ٨٧، ١٩٩٨ .

٣. طاهر: فريد، "محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، العلوم الانسانية والادارية، السعودية،المجلد ٢، العدد ١، ٢٠٠١.

٤. اللوزي: سليمان،" تحليل الموازنة العامة في المملكة الاردنية الهاشمية"،مجلة البلقاء،العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ١، ٢٠٠٠ .

٥. المشعل:خالد والحقباني:فالح، "صياغة وتقدير دالة الادخار العائلي في المملكة العربية السعودية"، آفاق اقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٨٠، ١٩٩٩ .

٦. يونس:مفيد،" تأثير الهيكل العمري للسكان على الادخار الاجمالي في الدول النامية"، مؤتة للبحوث والدراسات، الاردن، المجلد ١١، العدد ٤ ، ١٩٩٦ .

٧. عدينات: محمد، "اثر النمو السكاني على الادخار في الاردن"، دراسات العلوم الادارية، الاردن، المجلد ٢٤، العدد١، ١٩٩٧ .

٨. عبد الرحيم: احمد، "اثر سياسة التمويل التضخمي على الادخار المحلي والاجمالي في مصر"، مجلة البحوث التجارية، ١٩٩١.

٩. الحسن: فيدار ،" دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية- جامعة بغداد ، المجلد ٨، ١٩٨٠ .

١٠. مقابلة: علي، "مواءمة السياسة النقدية والمالية مع برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي في الاردن"،تنمية الرافدين، جامعة الموصل، المجلد ٦٨، العدد ٢٤، ٢٠٠٢.

١١. الجومرد: اثيل ،" محددات الادخار الشخصي في الدول النامية مع الاشارة الى العراق"، تنمية الرافدين، المجلد ٣٠ – العدد ١٢ ، ١٩٩٠ .

٢- الكتب

١. سعدي تيلا،محمود عبد الحميد،"خدمة التوفير والادخار"،جامعة الدول العربية والاتحاد البريدي العرب،كلية البريد العربية، ١٩٨٣ .

٢. عبد الفتاح قنديل،سلوى سليمان، "مبادىء الاقتصاد"، جامعة القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٩٣ .

٣. خليل الشماع،" المدخرات العربية"، بيروت-لبنان، اتحاد المصارف العربية،١٩٨٧.

٤. اسماعيل هاشم،" التحليل الاقتصادي الكلي"،الاسكندرية،دار الجامعات المصرية،١٩٨٥ .

٥. سمير عبد العزيز،" الادخار الشخصي والسياسة الضريبية"،الاسكندرية،منشأة المعارف، ١٩٨٣ .

٦. سمير عبد العزيز،" التمويل العام"، الاسكندرية، مكتبة الاشعاعن ١٩٩٧ .

٧. عبد القادر عطية،" النظرية الاقتصادية الكلية"،الدار الجامعية للكتب،كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧ .

٨. حسين: مجيد، وسعيد: عفاف، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، عمان ، الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣ .

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية

١ - المقالات

1- Pindyck , R.,and Rubinfeld, D.L, "Determinants of Household Saving in Taiwan" . The Journal of Development Studies,Vol 20, June 2003 , by Tsai , pang-long .

2- Donald ,W. Snyder , "Econometrics Studies of Household Saving Behavior in Developing Countries" , Journal of Developments Studies .Vol 22 , 2004.

3- Cohn ,R.A. and Kulluri, B.R, "Determinants of Household Saving in G-7 Countries , submitted 2002 .

4- Muradoglu ,G. and Taskin, F , "Differences in Household Saving Behavior : Evidence from Industrial and Developing Countries" ,Journal of Development Studies , june 1996 .

5- "The Effect of The Income Taxes on Household Saving" , www.econ washington . edu /user/brucen/451 spo`4 / outline/17)

6- Jappelli,T. and Pistaferri, L, " Tax Incentives for Household ordbank,org/DEC/Resourcecs/23654, Saving and Borrowing ", April 8-9 , 2002 .

7- Edwards, Sebastian . "Why are Latin America's Saving Rates So Low?", An International Comparative Analysis . Journal of Economics, 51, 1996 .

8- Viren M. Helsinki, "Inflation, Relative Prices and Household Saving Behavior", Empirical Economics, Vol. 9, 1984 .

9- Donald W. Snyder, "Econometric Studies of Household Saving Behavior in Developing Countries : A Survey", Journal Of Development Studies, Vol 15 ,1999 .

10- Klaus , S .H , " Household Saving in Developing Countries", First Cross – Country Evidence, The World Bank Economic Revied, Vol 6, No 3 , 1992 .

11- Diwan , R . K , "The Effect of Prices on Savings", Economic Development and Caltural Change , April 1968 .

٤- الكتب

1- William , S.Brown ," Macroeconomics" , Pintice – Hall International Inc,USA , 1988 .

2- Dornbusch, R., Fischer, S. Startz , R ," Macroeconomic" , McGraaw-Hill Companies, Inc , New York , 2001 .

3- Damodar ,N. Gujarati ., "Basic Econometrics" , McGraw-Hill Companies, Inc., United States Military Academy , West Point, 2003 .

4- John , N. Barron, Mar, A. , Loewenstein, Gerald, J. Lynch , "Macroeconomics ", Addison Wesley Pubishing Company , 1989 .

5- Berg ,H.V.D, "Economic Growth and Development", McGraw-Hill/Irwn Companies, Inc, Avenue of te Americas, NewYork, 2001 .

الرسائل الجامعية

١- مساعدة: مصطفى ، اهمية المدخرات الوطنية في الاقتصاد الاردني، الجامعة الاردنية، ١٩٩٠ .

٢- دلالعة: يحي، المحددات الاقتصادية للادخار القومي في الاردن ، جامعة اليرموك، ١٩٩٨ .

٣- مغايرة: اكثم، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الاردن، جامعة اليرموك، الاردن ، ١٩٩٣ .